M.S.A.R
Journal of Media Studies and Research
Vol. (5) , No. (20) , pp. 119–150; E-ISSN: 2308-0728, P-ISSN: 2957-966X
DOI: https://doi.org/10.58564/MSAR

فاعلية مواقع الصحف العراقية في الدعوة إلى الإصلاح السياسي في العراق: دراسة تحليلية لمضامين صحيفة الزمان.

The Effectiveness of Iraqi Newspaper Websites in Advocating for Political Reform in Iraq: An Analytical Study of the Content of Al-Zaman Newspaper.

م.د أريج ناظم يونس [١، *]
الجامعة العراقية ـ كلية الإعلام [١، *]،

Dr. Areej Nadhim Younus [*1،]
Al.Iraqia University - College of Media [*،1]

الخلاصة .

هدف هذا البحث إلى تحليل فاعلية موقع صحيفة الزمان العراقية في الدعوة إلى الإصلاح السياسي خلال الفترة من ٨/١ إلى ٢٠٢٥/١٠/٣١، في ظل تصنيف الموقع كصحيفة مستقلة تؤثر في الرأي العام. وانبثقت مشكلة البحث من الحاجة إلى تقييم مدى قدرة الصحف الإلكترونية على توجيه النقاش السياسي وتعزيز الرسائل الإصلاحية. اتبع هذا البحث منهج المسح الوصفي التحليلي، واعتمد على تحليل المضمون لتقييم مضامين الموقع. وقد تكون المجتمع البحثي من كل موضوعات الإصلاح السياسي المنشورة على الموقع، وشكلت العينة ٤٨٣ موضوعًا منشورًا. أظهرت النتائج أن الموقع ركز على إصلاح النظام الانتخابي ومكافحة الفساد السياسي والإداري، كما أن تقديم الموضوعات جاء غالبًا عبر الأخبار والتقارير الصحفية والمقالات، مع اعتماد وسائل متعددة من نصوص وصور وعناوين رئيسة وفرعية، مما ساهم في تعزيز فاعلية الرسالة الإعلامية ونقل الأفكار الإصلاحية إلى الجمهور بطريقة واضحة وجاذبة.

الكلمات المفتاحية:

المواقع الصحف الإلكترونية، قضايا حقوق الإنسان، اتجاهات الجمهور العراقي، نظرية الاعتماد.

ABSTRACT

This study analyzed the effectiveness of the Iraqi newspaper Al-Zaman website in promoting political reform from August 1 to October 31, 2025, as an independent platform influencing public opinion. The research problem focuses on assessing the ability of online newspapers to guide political discourse and convey reformist messages. Using a descriptive-analytical approach and content analysis, the study examined all political reform topics on the site, with a sample of 483 posts. Findings showed that the website concentrated on electoral system reform and combating political and administrative corruption, presenting content mainly through news articles, reports, and opinion pieces, supported by texts, images, and headings. This combination of content and format enhanced the effectiveness of the reformist message, facilitating clear, engaging, and impactful communication with the audience.

Keywords:

Electronic newspapers, human rights issues, Iraqi public attitudes, dependency theory.

Received	Accepted	Published online
استلام البحث	قبول النشر	النشر الإلكتروني
2/4/2025	12 /7/2025	15/12/2025

*Corresponding Author Email : * areej.n.yunis@aliraqia.edu.iq

CC BY

مقدمة

تُعد وسائل الإعلام الرقمي، ولا سيما مواقع الصحف الإلكترونية، من أبرز الأدوات الحديثة في تشكيل الرأي العام والتأثير على الاتجاهات السياسية والاجتماعية، لما تمتلكه من قدرة على الوصول السريع إلى الجمهور، ونشر المعلومات، والتعبير عن القضايا المجتمعية. وقد اكتسبت هذه الوسائل أهمية متزايدة في العراق، خاصة في ظل التحديات السياسية التي تواجه البلاد، والحاجة المستمرة إلى إصلاحات شاملة تطال مختلف مؤسسات الدولة.

وفي هذا السياق، يُعد موضوع الإصلاح السياسي من أبرز الموضوعات التي تهم المواطن العراقي، وتتصدر أولويات الخطاب الإعلامي، لا سيما بعد تصاعد الدعوات الشعبية والنخبوية لإحداث تغيير في بنية النظام السياسي، وتحقيق قدر أكبر من الشفافية والمساءلة. ومن هنا برز دور الصحف العراقية، ومنها صحيفة الزمان، في تسليط الضوء على هذا الموضوع الحيوي، من خلال معالجاتها الإعلامية ومضامينها الصحفية المنشورة عبر موقعها الإلكتروني.

يهدف هذا البحث إلى دراسة فاعلية موقع صحيفة الزمان الإلكترونية في الدعوة إلى الإصلاح السياسي في العراق، من خلال تحليل مضمون المواد الصحفية المنشورة خلال مدة ثلاثة أشهر، امتدت من بداية شهر آب/أغسطس وحتى نهاية شهر تشرين الأول/أكتوبر. وقد بلغ عدد المواد ذات الصلة بالإصلاح السياسي التي تم نشرها في الموقع خلال هذه المدة (٤٨٣) مادة صحفية، تنوّعت بين الأخبار، والتقارير، والمقالات، والتحقيقات، والحوارات، وغيرها من الفنون الصحفية.

يحاول هذا البحث الوقوف على طبيعة المضامين التي تناولت الإصلاح السياسي، والاتجاهات التي عكستها، ومدى فاعليتها في التأثير على الوعي العام، ودعم مسارات التغيير المنشود في العراق.

وتتجلى أهمية هذه المشكلة في ضوء عدد من المعطيات، المتمثلة باتساع الفجوة بين المواطن وصانع القرار السياسي، ما يجعل من الإعلام وسيلة مهمة للتقريب بين الطرفين. وتزايد الاعتماد على الإعلام الإلكتروني كمصدر رئيسي للمعلومة لدى فئات واسعة من الجمهور العراقي، خاصة فئة الشباب. والحاجة إلى إعلام إصلاحي يواكب المتغيرات السياسية والاجتماعية، ويُسهم في دعم التحول الديمقراطي الحقيقي داخل المجتمع العراقي.

المبحث الأول: منهجية البحث

أولا: مشكلة البحث

يشهد العراق منذ عام ٢٠٠٣م تحولات سياسية عميقة، رافقتها تحديات كبيرة في بناء نظام ديمقراطي يحقق طموحات المواطنين في العدالة والمشاركة والشفافية. ورغم تعاقب الحكومات وتعدد المبادرات السياسية، لا تزال قضايا الفساد، وضعف المؤسسات، وسوء الإدارة، تمثل عوائق حقيقية أمام تحقيق إصلاح سياسي فعلي وشامل.

في ظل هذا الواقع، برز دور وسائل الإعلام، لاسيما الرقمية منها، بوصفها منصات فاعلة في نقل صوت المواطن، وتسليط الضوء على مواطن الخلل في النظام السياسي، والمطالبة بالإصلاح. وتُعد الصحافة الإلكترونية العراقية إحدى أبرز هذه الوسائل التي بات لها تأثير متزايد في تشكيل الرأي العام، وتحفيز النقاش السياسي، وخاصة في الأزمات التي تتطلب مواقف واضحة ومهنية من الإعلام.

ومن بين هذه المنصات، يحتل موقع صحيفة الزمان مكانة بارزة على خارطة الإعلام العراقي، نظراً لانتشاره، واهتمامه بالشأن السياسي، ومتابعته للأحداث الوطنية. ومع تصاعد الحديث عن ضرورة الإصلاح السياسي، تزداد الحاجة إلى دراسة مدى فاعلية هذا الموقع في أداء دوره التوعوي والرقابي، ودعمه لمطالب الإصلاح عبر ما ينشره من مضامين صحفية.

ثانيا: تساؤلات البحث

تنطلق تساؤلات البحث من التساؤل الرئيس: (ما مدى فاعلية موقع صحيفة الزمان الإلكتروني في الدعوة إلى الإصلاح السياسي في العراق؟)، أي من خلال المضامين التي ينشرها، والكيفية التي يتم بها توظيف الفنون الصحفية المختلفة لإيصال هذه الدعوة إلى الجمهور.

ويتفرع عن هذا التساؤل الرئيس مجموعة من التساؤلات الفرعية التي تغطي محاور موضوعات الإصلاح السياسي في الصحافة الإلكترونية العراقية، وهي:

١.ما مدى فاعلية موقع صحيفة الزمان العراقية في الدعوة إلى الإصلاح السياسي في العراق خلال مدة البحث؟

٢.ما أبرز المحاور والقضايا الإصلاحية التي تناولتها موضوعات موقع الصحيفة، وكيف تم ترتيب أولوياتها؟

٣.كيف تناول الموقع موضوع الإصلاح السياسي من حيث مضمون الأفكار وما أكثر القضايا التي حظيت بالاهتمام؟

٤.كيف قدم الموقع موضوعات الإصلاح السياسي من حيث الشكل الخاص بالفنون الصحفية والوسائط والعنوانات والصور الأكثر استخدامًا؟

٥. ما العلاقة بين طبيعة الشكل الذي اعتمدته الصحيفة في عرض موضوعات الإصلاح السياسي وفاعلية الرسالة الإعلامية في توجيه الجمهور نحو القضايا الإصلاحية؟

٦. إلى أي مدى تعكس مضامين موقع صحيفة الزمان توجهًا تحليليًا ونقديًا في معالجة القضايا السياسية، خاصة في سياق فترة الانتخابات المقبلة؟

ثالثاً: أهمية البحث

تبرز أهمية هذا البحث في ثلاثة جوانب أساسيّة، أهمها:

١)الأهمية العلمية: يسهم هذا البحث في إثراء الأدبيات الإعلامية من خلال دراسة العلاقة بين الصحافة الرقمية والدعوة إلى الإصلاح السياسي، وهو موضوع لم ينل ما يستحقه من البحث في السياق العراقي، خصوصًا عبر تحليل مضمون صحيفة إلكترونية ذات تأثير مثل "الزمان". ويوفر إطارًا علميًا لفهم دور الصحف الإلكترونية في تشكيل الرأي العام والتأثير على أجندة النقاش السياسي، ما يعزز فهم آليات الإعلام السياسي في البيئة الرقمية. كما يساعد في تطوير أدوات تحليل المضمون المطبقة على الصحافة الإلكترونية، خصوصًا في قضايا الإصلاح السياسي، ويقدم نموذجًا يمكن تطبيقه على دراسات إعلامية مستقبلية.

٢)الأهمية المجتمعية: يعزز الوعي المجتمعي بأهمية الإعلام الرقمي كأداة إصلاح سياسي، ويُظهر كيف يمكن للصحف الإلكترونية أن تكون منصات حوار مفتوح بين مكونات المجتمع حول قضايا مفصلية. والبحث يسلط الضوء على أولويات الشارع العراقي من خلال تتبع القضايا التي تبرزها الصحيفة، مما يمكن أن يسهم في تقريب الفجوة بين الإعلام والجمهور. كما يُسهم في بناء ثقافة نقدية لدى القرّاء من خلال تحليل كيفية عرض وتناول الصحف الإلكترونية لقضايا الإصلاح، وتمثيل وجهات النظر المختلفة.

٣) الأهمية التطبيقية: يوفّر تغذية راجعة لصنّاع المحتوى الإعلامي في الصحف الإلكترونية حول مدى تأثير تغطيتهم لقضايا الإصلاح، ما يساعدهم على تحسين الأداء المهني وتوجيه المعالجة الصحفية بشكل يخدم المصلحة العامة. ويُعين صانعي السياسات والجهات الرقابية على الإعلام في فهم طبيعة التناول الصحفي للقضايا السياسية، ومدى التوازن في تمثيل مختلف الأطراف، وهو ما يمكن الاستفادة منه في تنظيم السياسات الإعلامية. كما يمكّن المؤسسات الأكاديمية والإعلامية من اعتماد هذا النموذج التحليلي لتقييم أداء المنصات الإعلامية الرقمية، مما يعزز من جودة التدريب الإعلامي والبحث العلمي في مجال الإعلام السياسي.

رابعاً: أهداف البحث

١.التعرّف على مدى فاعلية موقع صحيفة الزمان الإلكترونية في الدعوة إلى الإصلاح السياسي في العراق، من خلال تحليل المضمون الصحفي المنشور خلال مدة البحث من بداية آب حتى نهاية تشرين الأول ٢٠٢٥م.

٢. تحديد أبرز المحاور والقضايا الإصلاحية التي تناولتها موضوعات الموقع، وتحليل ترتيب أولوياتها وفقًا لتكرارها وأهميتها.

٣.تحليل مضمون موضوعات الإصلاح السياسي المنشورة في الموقع (ماذا قيل)، وتحديد أكثر القضايا التي حظيت بالاهتمام.

٤.معرفة الشكل الذي قدمت به موضوعات الإصلاح السياسي (كيف قيل)، بما في ذلك الفنون الصحفية، والوسائط المتعددة، والعنوانات، والصور الأكثر استخدامًا.

٥.استكشاف العلاقة بين طبيعة الشكل الذي اعتمدته الصحيفة في عرض موضوعات الإصلاح السياسي وفاعلية الرسالة الإعلامية في توجيه الجمهور نحو القضايا الإصلاحية.

٦.تقييم مدى انعكاس مضامين موقع صحيفة الزمان للتوجه التحليلي والنقدي في معالجة القضايا السياسية، خصوصًا خلال مدة الانتخابات المقبلة.

رابعا: حدود البحث

١) الحدود الزمنية: تتمثل بالمدة الزمنية لتوزيع العينة وجمع إجابات المبحوثين خلال المدة بين ٢٠٢٥/٨/١ لغاية ٢٠٢٥/١٠/٣١م.

٢) الحدود المكانية: الموقع الافتراضي والإلكتروني لصحيفة الزمان العراقية.

٣) الحدود الموضوعية: تتمثل الحدود الموضوعية لهذا البحث في تحليل فاعلية موقع صحيفة الزمان الإلكترونية في الدعوة إلى الإصلاح السياسي في العراق، وذلك من خلال تحليل المضمون الصحفي المنشور على الموقع خلال فترة الدراسة. ويركز البحث بشكل خاص على الموضوعات المتعلقة بالإصلاح السياسي، مثل: (إصلاح النظام الانتخابي، مكافحة الفساد، استقلال القضاء، فصل السلطات، حصر السلاح بيد الدولة، تمكين مؤسسات الرقابة، تعزيز الشفافية، تمثيل وجهات النظر المختلفة في القضايا السياسية)، ولا يشمل البحث القضايا غير

السياسية أو غير المرتبطة مباشرة بعملية الإصلاح السياسي، كما لا يتناول الأبعاد الفنية أو التقنية لموقع الصحيفة، أو الجوانب الاقتصادية والإدارية للمؤسسة الصحفية.

خامسا: نوع البحث ومنهجه

ينتمي هذا البحث إلى البحوث الوصفية، ويعتمد على منهج المسح الوصفي التحليلي، الذي يُعد من المناهج المناسبة لدراسة الظواهر الإعلامية وتحليل محتواها بغرض الكشف عن طبيعتها واتجاهاتها ووظائفها.

وقد تم اختيار أداة تحليل المضمون كأداة رئيسية لجمع البيانات، بهدف تحليل المضمون الصحفي المنشور على موقع صحيفة الزمان الإلكترونية، من حيث القضايا التي تناولها، وأنماط المعالجة، واتجاهات التغطية، وتوزيع الفنون الصحفية، ومدى تمثيل وجهات النظر المختلفة في موضوعات الإصلاح السياسي.

سادسًا: أدوات البحث

في ضوء طبيعة المنهج المعتمد، تم استخدام تحليل المضمون (Content Analysis) هو أداة بحثية منهجية تُستخدم في دراسة المواد الإعلامية، بهدف الوصف الكمي والنوعي لمحتوى النصوص، من خلال تصنيفها وتفسيرها وفق معايير محددة، بغرض استخلاص مؤشرات أو دلالات يمكن البناء عليها لفهم الرسائل المضمَّنة في المحتوى الإعلامي.

ويُعد تحليل المضمون من أكثر الأدوات استخدامًا في البحوث الإعلامية، خصوصًا عند دراسة الاتجاهات السائدة في التغطية الصحفية، والقضايا التي يتم التركيز عليها أو تهميشها، وكذلك تمثيل الفئات أو الأطراف المختلفة، وكذلك أنماط المعالجة وفنون التحرير، وفي هذا البحث، تم اعتماد تحليل المضمون بأبعاده الكمية والكيفية:

التحليل الكمي: لقياس حجم التغطية الإعلامية، وتكرار تناول قضايا الإصلاح السياسي، وأنواع الفنون الصحفية المستخدمة.

التحليل الكيفي: لتفسير مضمون التغطية، وتحديد اتجاهاتها، ومدى تمثيلها لوجهات النظر المختلفة.

وقد تم تصميم استمارة تحليل مضمون خاصة لهذا الغرض، تحتوي على فئات تحليل تغطي الأبعاد السياسية والإعلامية المرتبطة بموضوع الإصلاح..

سابعا: الدراسات السابقة

(١): دراسة باسم رعد محمود ٢٠٢٥م:[١]

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن إسهام الصحافة الإلكترونية العراقية في تعزيز الوعي السياسي خلال الانتخابات البرلمانية، وذلك عبر تطبيق منهج المسح الوصفي الميداني على عيّنة مكوّنة من ٤٠٠ مواطن في بغداد، إلى جانب تحليل محتوى التغطية الانتخابية في عدد من المواقع الإخبارية. وأظهرت النتائج أن الوسائل الإلكترونية أدت دورًا محوريًا في نشر المعلومات الانتخابية، وكشف المخالفات، وتحفيز المشاركة السياسية، متفوقةً في تأثيرها على وسائل الإعلام التقليدية بفضل التفاعلية والسرعة.

([١]) باسم رعد محمود، دور الصحافة الإلكترونية العراقية في تشكيل الوعي السياسي لدى الجمهور إزاء الانتخابات البرلمانية: دراسة ميدانية (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة بغداد، ٢٠٢٥م.

وتكتسب الدراسة أهميتها من الجمع بين رأي الجمهور وتحليل مضمون الرسائل الإعلامية. غير أنها ركّزت على مدة زمنية قصيرة (موسم انتخابي)، مما يحد من شموليتها لملف الإصلاح السياسي بمستوياته الأوسع.

(٢): دراسة منير محمد فواز فريحات، ٢٠٢٣م:[١]

سعت الدراسة إلى بيان دور الصحافة الإلكترونية الأردنية في تشكيل الرأي العام في ظل تنامي الدعوات للإصلاح السياسي، معتمدةً منهج المسح الوصفي الميداني، واستبانة وزعت على عيّنة من المواطنين الأردنيين. وخلصت النتائج إلى أن الصحافة الإلكترونية أسهمت في رفع الوعي السياسي والنقدي، ووسّعت دائرة النقاش العام حول قضايا الإصلاح، لاسيما بين الشباب والفئات المتعلمة، بفضل التفاعلية الرقمية وآليات التحاور عبر الإنترنت، ويمكن القول أن الصحافة الإلكترونية دفعت دعوات الإصلاح السياسي إلى صدارة الاهتمام الشعبي.

وتوفر الدراسة نموذجًا عربيًا مقاربًا يمكن الاستفادة منه في تحليل بيئة الإصلاح السياسي. ومع ذلك، فإن اعتمادها على الأداة المسحية وحدها يقلل من قدرتها على فحص خصائص المحتوى الإعلامي بدقة.

(٣). دراسة منعم نايف علي ٢٠٢٢م:[٢]

ركزت الدراسة على دور المواطن الصحفي في تغطية احتجاجات تشرين (٢٠١٩م–٢٠٢١م) عبر المنصات الرقمية، معتمدةً المنهج النوعي من خلال مقابلات معمّقة مع صحفيين وأكاديميين ونشطاء. وأشارت النتائج إلى أن المواطن الصحفي أدى دورًا فاعلاً في نقل الأحداث بشكل آني، وأسهم في إعادة توجيه الخطاب الاعلامي العام نحو قضايا الإصلاح والعدالة الاجتماعية، رغم ما شاب المحتوى من تحديات مهنية تتعلق بالتحقق والمصداقية، كما كشفت الدراسة عن الدور المهم للمواطن الصحفي في توسيع الصدى الدولي للاحتجاجات العراقية.

وتكشف الدراسة بعدًا مهمًا من تأثير الإعلام الرقمي في الحراك الإصلاحي. إلا أن تركيزها على منصات التواصل، لا على مواقع الصحف، يجعلها داعمة للفكرة العامة دون أن تكون مرتبطة مباشرة بموضوع الصحافة المؤسسية.

(٤). دراسة هدير عبدالباسط شحاتة صالح، ٢٠٢١م:[٣].

تناولت الدراسة أثر الصحافة الإلكترونية المصرية في تشكيل اتجاهات الشباب الجامعي نحو الإصلاح السياسي عقب ثورة ٣٠ يونيو، معتمدةً المنهج الوصفي التحليلي واستبانة وزعت على ٤٠٠ طالب من جامعتي المنصورة ودمياط. وأظهرت نتائجها أن الصحافة الإلكترونية أصبحت المصدر الرئيس للمعلومات السياسية لدى الشباب، وأسهمت في تعزيز ثقافة الحوار والانخراط في النقاشات العامة، وأن مستوى الحياد والمصداقية يؤثر بصورة مباشرة في بناء الثقة وتشكيل الاتجاهات.

---

[١] منير محمد فواز فريحات، دور الصحافة الإلكترونية في تشكيل الرأي العام الأردني نحو الإصلاحات السياسية: دراسة ميدانية (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة اليرموك، ٢٠٢٣م.

[٢] منعم نايف علي، دور المواطن الصحفي في الحراك السياسي في العراق ٢٠١٩–٢٠٢١م من وجهة نظر النخب الإعلامية العراقية: دراسة نوعية (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الشرق الأوسط، ٢٠٢٢م.

[٣] هدير عبدالباسط شحاتة صالح، دور الصحافة الإلكترونية في تشكيل اتجاهات الشباب الجامعي نحو قضية الإصلاح السياسي في مصر بعد ثورة ٣٠ يونيو (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة المنصورة، ٢٠٢١م.

وتبرز الدراسة أهمية فئة الشباب كجمهور مركزي للإعلام الرقمي ودوره في بناء الاتجاهات. غير أن السياق المصري يختلف عن العراقي، ما يحد من إمكانية إسقاط النتائج بشكل مباشر دون مراعاة الخصوصيات السياسية.

(٥). **دراسة عقيل هايس عبد الغفور (٢٠١٢م):**[١].

حللت هذه الدراسة الخطاب الإعلامي المتعلق بالإصلاح السياسي في العراق ضمن ثلاث صحف عربية هي الأهرام والحياة والقدس العربي خلال الفترة ٢٠١٠–٢٠١٢، باستخدام منهج تحليل الخطاب. وأظهرت النتائج تباينًا واضحًا في زوايا المعالجة، إذ اتسمت بتأثير السياقات التحريرية والسياسية لكل صحيفة، ما أفرز اختلافًا في التركيز على قضايا مثل الطائفية، الفساد، والديمقراطية، وأبرز تعدد الرؤى العربية تجاه الوضع السياسي العراقي.

وتقدم الدراسة منظورًا مهمًا حول صورة الإصلاح العراقي في الإعلام العربي، وتساعد في تأصيل الخلفية التاريخية للخطاب. ورغم أهميتها، فإنها ليست معاصرة ولا تتناول الصحافة الإلكترونية، مما يجعلها أقل ارتباطًا بالبيئة الرقمية الحالية.

❖ **التعليق العام على مجمل الدراسات السابقة**

تكشف الدراسات السابقة بمجملها عن حضور متزايد للإعلام الرقمي في تشكيل الوعي السياسي وتعزيز النقاش العام حول قضايا الإصلاح في البيئات العربية، مع تباين في المقاربات المنهجية بين المسحية والنوعية وتحليل الخطاب. ومع ذلك، يلاحظ وجود فجوة واضحة تتعلق بـ ضعف التركيز المباشر على مواقع الصحف العراقية الإلكترونية تحديدًا ودورها في الدعوة إلى الإصلاح السياسي، إذ انصبت غالبية الدراسات إما على السياقات الانتخابية أو الاحتجاجية أو البيئات العربية الأخرى. ومن هنا تنبع أهمية بحثك في سد هذه الفجوة عبر تحليل مضامين صحيفتي الزمان وهذي ضمن السياق العراقي الراهن.

المبحث الثاني: الإصلاح السياسي في المواقع الإلكترونية للصحف العراقية

أولًا: مفهوم المواقع الإلكترونية للصحف ونشأتها وتطورها

تُشير الصحافة الإلكترونية إلى ذلك النوع من العمل الصحفي الذي يُنتَج ويُنشر ويُوزَّع من خلال الوسائط الرقمية، وفي مقدمتها شبكة الإنترنت. ولا تُعد الصحافة الإلكترونية مجرد امتداد للصحافة الورقية التقليدية، بل تمثل تحولًا جذريًا في فلسفة الإنتاج الصحفي وأدواته وآليات تواصله مع الجمهور. ويتداخل في هذا المفهوم الجانب التقني المتعلق بالبنية الرقمية، والجانب التحريري الخاص بإنتاج المحتوى الصحفي، والجانب التفاعلي الذي يُتيح مشاركة الجمهور، مما يجعلها ظاهرة إعلامية متكاملة تتسم بالديناميكية والتطور المستمر.[٢]

وتُعرَّف الصحافة الإلكترونية بأنها "ذلك النمط من الصحافة الذي يستخدم شبكة الإنترنت كوسيط أساس للنشر والتوزيع، ويعتمد على دمج النصوص والصور والفيديو والرسوم التفاعلية، مع إتاحة التفاعل الفوري بين المؤسسة الإعلامية والجمهور". وهي تختلف عن الصحافة التقليدية في خصائص عدة أبرزها: طبيعة المنصة، وسرعة النشر، وآليات التوزيع، وشكل المحتوى،

---

(١) عقيل هايس عبد الغفور، الخطاب الصحفي لقضايا الإصلاح السياسي العراقي (دراسة تحليلية مقارنة بالتطبيق على صحف الأهرام الدولي – الحياة اللندنية – القدس العربي، المجلة العلمية لبحوث الصحافة، جامعة القاهرة كلية الإعلام، للمدة الزمنية من عام ٢٠١٠م حتى ٢٠١٢م، جامعة المنصورة، ٢٠١٢م.

(٢) عصام فتياني، الصحافة الإلكترونية: المفاهيم والخصائص وتحديات المهنة، (عمّان: دار المناهج، ٢٠٢١م)، ص ٤١.

ودور المتلقي. وقد ظهرت في بداياتها بوصفها نسخًا رقمية موازية للصحف الورقية بهدف توسيع الجمهور وإطالة دورة حياة المحتوى، لكنها سرعان ما تطورت لتصبح كيانات مستقلة تعتمد كليًا على النشر الرقمي وتمتلك أدوات تحريرية وتقنية خاصة بها. ويمثل هذا التحول نقطة مفصلية في تطور الصحافة الحديثة، إذ انتقلت من نموذج الاتصال الخطي (من الصحفي إلى القارئ) إلى نموذج تفاعلي يتيح للجمهور المشاركة في إنتاج الرسالة الإعلامية. [١]

وتتميز الصحافة الإلكترونية بأنها لا تقتصر على نقل الأخبار أو عرض الآراء، بل تمارس مختلف الفنون الصحفية مثل التحقيقات والتقارير والمقابلات والمقالات والافتتاحيات، مع توظيف تقنيات الوسائط المتعددة التي تعزز من قدرتها التعبيرية وتأثيرها الجماهيري. كما تتيح قدرًا أكبر من الحرية في الطرح، وتفتح المجال أمام مواد قد لا تجد حيزًا في الصحافة الورقية أو المنابر الرسمية، خصوصًا في البيئات التي تعاني من الاستقطاب السياسي أو الرقابة. وفي السياق العراقي، لم يكن ظهور الصحافة الإلكترونية مجرد تحول تقني، بل كان تعبيرًا عن تغيّر في البنية الإعلامية، حيث أصبحت المنصات الرقمية المستقلة بديلًا عن الصحف الحزبية والرسمية، خاصة فيما يتعلق بتغطية قضايا الإصلاح السياسي، والفساد، والحركات الاحتجاجية. وقد أسهم هذا التحوّل في بروز صحفيين رقميين ومنصات تحليلية ومدونات سياسية كان لها دور بارز في تشكيل الرأي العام ومساءلة السلطة وتعزيز المشاركة الإعلامية والسياسية. [٢]

أما من حيث النشأة، فقد ظهرت الصحافة الإلكترونية بوصفها إحدى أبرز ثمار التطور التكنولوجي في مجالي الاتصالات والإنترنت، إلى جانب تزايد الحاجة إلى إعلام أكثر سرعة ومرونة وتفاعلًا. وكانت بداياتها في أوائل تسعينيات القرن العشرين عندما بادرت بعض الصحف العالمية، خصوصًا في الولايات المتحدة وأوروبا، إلى إطلاق نسخ إلكترونية بسيطة عبر الإنترنت بهدف توسيع الجمهور وتقليل تكاليف النشر. وقد نُظر إلى تلك النسخ آنذاك باعتبارها مكملة للصحف الورقية، ثم شهدت مع مطلع الألفية الثالثة تطورًا نوعيًا تمثل في ظهور مواقع إخبارية مستقلة لا ترتبط بإصدارات ورقية، وتعتمد اعتمادًا كاملًا على النشر الرقمي والوسائط المتعددة والتفاعل مع الجمهور. [٣]

وقد ساعدت عدة عوامل على تسريع هذا التطور، منها: الانتشار الواسع للإنترنت عالميًا، وتراجع قراءة الصحف الورقية، وظهور الهواتف الذكية التي أتاحت وصولًا مستمرًا للمعلومات، وارتفاع تكاليف الطباعة والتوزيع التقليدي، إضافة إلى تغيّر سلوك الجمهور الذي بات يميل إلى الحصول الفوري على المعلومات والتفاعل معها. وفي العالم العربي، وإن جاءت نشأة الصحافة الإلكترونية متأخرة نسبيًا، فإنها شهدت خلال العقدين الأخيرين نموًا متسارعًا، خاصة بعد ثورات "الربيع العربي" التي أبرزت دور الإعلام الرقمي كأداة للتغيير السياسي والاجتماعي. وقد ظهرت في تلك المرحلة مواقع إخبارية ومدونات مستقلة شكلت بديلًا للإعلام الرسمي، وقدمت

---

(١) محمد الكيلاني، التحول الرقمي والإعلام الجديد: من التلقي إلى التفاعلية . (بيروت: دار أسامة للنشر والتوزيع، ٢٠٢٠م)، ص ٩٨.

(٢) عبد الجبار سعد، الإعلام الرقمي وتحديات التغيير السياسي في الوطن العربي . (بغداد: دار الجواهري، ٢٠٢٢م)، ص ١٢٣.

(٣) محمد شمس الدين، الصحافة الإلكترونية: النشأة والتطور والوظيفة الإعلامية الجديدة . (القاهرة: دار الفكر العربي، ٢٠٢٢م)، ص ٥٥.

مساحات أوسع للنقاش والتعبير عن الرأي، لا سيما في قضايا الإصلاح والفساد والحريات العامة. [١].

وقد شهدت الصحافة الإلكترونية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ تطورًا لافتًا بفعل التحول السياسي والانفتاح الإعلامي، مما أوجد بيئة أكثر حرية دفعت إلى تأسيس مئات المواقع الإخبارية، سواء التابعة للأحزاب والتيارات السياسية أو المستقلة أو المدعومة دوليًا. وأصبحت هذه المواقع منصّات مركزية لمتابعة الشأن السياسي، وتغطية قضايا الإصلاح ومحاربة الفساد، والتفاعل مع الحركات الاحتجاجية، خاصة في فترات الأزمات. ولم يقتصر التطور على الجانب التقني، بل شمل أيضًا تحولًا في الوظيفة الإعلامية؛ إذ اتجهت الصحافة الإلكترونية نحو مزيد من التخصص، وتوسيع استخدام الوسائط الرقمية، وبناء قنوات تواصل مباشرة مع الجمهور، ما مكّنها من التأثير بوضوح في صناعة الرأي العام. وبذلك أصبحت هذه الصحافة عنصرًا فاعلًا في المنظومة الإعلامية والسياسية في العراق والمنطقة العربية.[٢]

ثانيًا: عوامل ظهور الصحافة الإلكترونية وأسبابه

لم يكن ظهور الصحافة الإلكترونية مجرد تطور تقني عابر، بل جاء نتيجة تفاعل عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية وتكنولوجية دفعت الإعلام نحو التحول الرقمي. وقد وفّرت هذه العوامل بيئة مناسبة لنشوء نمط صحفي جديد تجاوز حدود النسخة الورقية، ليتحوّل إلى كيان إعلامي مستقل بخصائص ووظائف مميزة، ومن أبرز هذه العوامل هي:

(١): التطور التكنولوجي وانتشار الإنترنت: أدى التقدم في تقنيات المعلومات والاتصالات إلى توفير بنية رقمية متكاملة مكّنت من ظهور الصحافة الإلكترونية. وأتاحت شبكة الإنترنت ووسائل النشر الرقمي تجاوز احتكار المؤسسات التقليدية لعمليات النشر والتوزيع. وبذلك أصبحت التكنولوجيا العامل البنيوي المحوري الذي أسس لهذا التحول الإعلامي. [٣]

(٢): تغير سلوك الجمهور وتفضيل الوسائط التفاعلية: شهد الجمهور تحوّلًا من متلقٍ سلبي إلى فاعل مشارك يطالب بالتفاعل الفوري والتعبير عن الرأي عبر بيئات رقمية مفتوحة. وأسهم هذا التحول في خلق ما يُعرف بـ "الجمهور التفاعلي" الذي يبحث عن منصات تمنحه المشاركة في صنع المحتوى. وبالتالي أصبحت الصحافة الإلكترونية استجابة مباشرة لاحتياجات جمهور جديد أكثر وعيًا وانخراطًا. [٤]

(٣): ارتفاع تكاليف الصحافة الورقية: تزايدت كلفة الورق والطباعة والتوزيع، ما وضع المؤسسات الورقية تحت ضغوط مالية كبيرة وأدى إلى تقليص أو إغلاق العديد منها. ودفعت هذه الأزمة الكثير من الصحف إلى التحول نحو الإصدار الإلكتروني بوصفه خيارًا أقل تكلفة وأكثر استدامة. ومن ثم شكّل البعد الاقتصادي أحد أهم محركات التحول الرقمي عالميًا.[٥]

---

(١) حسن قنديل، الإعلام الرقمي والتحول في البيئة الإعلامية العربية، (عمّان: دار أسامة، ٢٠٢١م)، ص ٧٨.

(٢) مازن حربي، ثورة المعلومات وتأثيرها على الصحافة المعاصرة، (الرياض: مكتبة العبيكان، ٢٠٢٠م)، ص ١٠١.

(٣) فاطمة عيسى، الإعلام الجديد وتشكيل الرأي العام في الوطن العربي (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٢٣م)، ص ١٣٤.

(٤) أحمد طارق قاسم، الإعلام التفاعلي وتحول دور الجمهور من المستقبل إلى الشريك في الإنتاج .المجلة الجزائرية للاتصال، المجلد (١٥)، العدد (١)، (٢٠٢٣م)، ص ٤٤–٦٧.

(٥) محمد جبار غسان، الصحافة العراقية بعد ٢٠٠٣: تحولات المشهد الإعلامي وتحديات الرقمنة، (بغداد: دار الرافدين للطباعة والنشر، ٢٠٢٣م)، ص ٧٧.

(٤): الحرية النسبية على الإنترنت مقارنة بالإعلام التقليدي: أتاح الفضاء الرقمي مساحة أوسع للتعبير عن الرأي بعيدًا عن القيود الصارمة التي تحكم الصحافة التقليدية، خصوصًا في البيئات السياسية المغلقة. وأسهم هذا الانفتاح في ظهور منصات أكثر جرأة في تناول القضايا الحساسة. وهكذا أصبحت الحرية النسبية عاملًا جاذبًا لتأسيس صحافة إلكترونية مستقلة وفاعلة.[١]

(٥): سهولة أدوات النشر الرقمي وتعدد المنصات: وفّرت البرمجيات الحديثة وتطبيقات إدارة المحتوى أدوات بسيطة تمكّن الصحفيين والمستخدمين من إنشاء منصات ونشر محتوى متنوع دون الحاجة إلى بنى تحتية معقدة. وأسهمت هذه السهولة في انتشار المواقع الإخبارية والمدونات والقنوات الرقمية على نطاق واسع. مما عزّز نمو الصحافة الإلكترونية بوصفها فضاءً متاحًا للجميع.[٢]

(٦): الدور السياسي والاجتماعي للصحافة الإلكترونية: أصبحت الصحافة الإلكترونية فاعلًا مركزيًا في التأثير على الرأي العام وبناء الوعي والمشاركة المدنية، خاصة في الدول التي تشهد أزمات سياسية. وأسهمت في كشف الفساد ومراقبة أداء الحكومة وتسهيل التعبئة المجتمعية، كما مثّلت منصة للحركات الاحتجاجية. وبذلك ارتبط ازدهارها بدورها المتنامي في دعم مطالب الإصلاح .[٣]

ثالثًا: مفهوم الإصلاح السياسي وحالاته

يُعرَّف الإصلاح السياسي بأنه عملية تغييرية—قد تكون تدريجية أو شاملة—تتبناها الدولة بهدف تطوير منظومتها السياسية، وتحسين أداء مؤسساتها، وتعزيز المشاركة الشعبية، وضمان الحقوق والحريات. ويُنظر إليه باعتباره مسارًا لتقويم الخلل في الممارسات السياسية وتحديث آليات الحكم، دون اللجوء إلى القطعية أو الانقلاب على النظام القائم. وتشمل عملية الإصلاح مراجعة القوانين الانتخابية، وتفعيل دور الأحزاب، وتعزيز الرقابة والمساءلة، وترسيخ مبدأ الفصل بين السلطات، وضمان استقلال القضاء، وتوسيع مساحات الحريات العامة. [٤]

وتبرز أهمية الإصلاح السياسي خاصة في الدول النامية—ومنها العراق—لكونه يمثل مدخلًا أساسيًا لتحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة. فهو يُسهم في معالجة مشكلات الفساد والتمييز وضعف التمثيل واحتكار السلطة، ويعكس قدرة الدولة على تحقيق توازن بين السلطة والمجتمع عبر توسيع دائرة المشاركة في صنع القرار. كما أن للإصلاح السياسي بُعدًا اجتماعيًا وثقافيًا واقتصاديًا، إذ يرتبط بوعي النخب، وإرادة القيادات، ودور الرأي العام، إضافة إلى الدور المهم الذي يؤديه الإعلام في كشف مواطن الخلل والدفع باتجاه التغيير. ومن ثم فإن فهم الإصلاح السياسي لا يقتصر على تعريفه الإجرائي، بل يستلزم تحليل علاقته بالتحول الديمقراطي وبناء دولة عادلة وقادرة. [٥]

---

(١) أمل عبد الرزاق خضير، التحول الرقمي في الإعلام العربي وتأثيره على الحريات العامة .المجلة العراقية للاتصالات والإعلام، العدد (١٠)، (٢٠٢٢م)، ص ٩٥.

(٢) كاظم عبد الأمير سلمان، تحولات الصحافة الرقمية: من البث الأحادي إلى التفاعلية الإعلامية (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ٢٠٢٣م)، ص ٦٥.

(٣) أحمد عبد الله جابر، أثر الصحافة الإلكترونية في تشكيل الوعي السياسي لدى الشباب العربي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، ٢٠٢٠م، ص١٢١.

(٤) خالد عبد الرحمن محمد .الإعلام والإصلاح السياسي في العراق . (بغداد: دار الصفوة، ٢٠٢٠م)، ص ١١٥.

(٥) عبد الكريم جاسم مصطفى، الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ .(عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، ٢٠٢١م)، ص ١٤٤.

أما حالات الإصلاح السياسي فهي تُجسّد التجارب العملية التي خاضتها الدول عند اعتمادها سياسات أو برامج لإعادة هيكلة نظمها السياسية أو تطويرها. وتختلف هذه الحالات بحسب طبيعة السياق الوطني، ونوعية المؤسسات، ودرجة توفر الإرادة السياسية. ويمكن تقسيمها إلى نماذج متعددة؛ منها الإصلاح الاستباقي الذي تتبناه الدولة طوعًا لتحديث بنيتها السياسية كما في بعض الملكيات الدستورية، ومنها الإصلاح التفاعلي الذي يأتي استجابة لضغوط داخلية أو مطالب شعبية أو ظروف خارجية، كما حدث في سياقات ما بعد الثورات والاحتجاجات الواسعة. [١]

وتبرز تجارب دولية عديدة بوصفها أمثلة على حالات إصلاح سياسي ناجحة نسبيًا، مثل تجربة جنوب إفريقيا في تسعينيات القرن العشرين حين جرى الانتقال من نظام الفصل العنصري إلى نظام ديمقراطي تعددي عبر تسويات سياسية، وتجربة إندونيسيا بعد سقوط نظام سوهارتو حيث أعيد بناء المؤسسات على أسس ديمقراطية جديدة. كما تُعد تجربة تونس بعد عام ٢٠١١ نموذجًا بارزًا للإصلاح التدريجي القائم على التوافق الدستوري وبناء مؤسسات منتخبة. وفي المقابل، تواجه دول أخرى إصلاحًا شكليًا أو محدودًا، كما هو الحال في بعض البلدان العربية التي أعلنت خططًا إصلاحية لكنها افتقرت إلى الإرادة التنفيذية أو الضمانات الدستورية التي تكفل نجاحها، ما جعل الإصلاح فيها انتقائيًا أو غير متجذر. [٢]

أما في العراق، فتُعد مرحلة ما بعد عام ٢٠٠٣ نموذجًا لإصلاح سياسي قائم ومستمر من حيث الشكل والبنية، إذ شهدت البلاد تغييرًا جذريًا في النظام السياسي، ووُضع دستور جديد، واعتمدت انتخابات دورية. غير أن التطبيق العملي لهذه الإصلاحات واجه تحديات جوهرية، أبرزها انتشار الفساد، وسيادة نظام المحاصصة الطائفية، والتدخلات الخارجية، وضعف الثقافة الديمقراطية، الأمر الذي جعل الإصلاح السياسي في العراق عملية مفتوحة وغير مكتملة، تتعرض للتراجع والانقطاع أكثر مما تشهد تراكمًا أو ترسيخًا. [٣]

رابعاً: واقع الإصلاح السياسي كعملية بنيوية

يمثّل الإصلاح السياسي في جوهره عملية عميقة تستهدف إعادة بناء النظام السياسي بما يضمن تحسين الأداء الحكومي وترسيخ الديمقراطية وتطبيق مبادئ الحكم الرشيد. غير أن واقع الإصلاح لا يتحقق بمجرد الإعلان عن خطواته أو إدراجه في الخطاب الرسمي، بل يتجسّد في الإرادة السياسية الفاعلة وفي الآليات المؤسسية القادرة على تحويل الشعارات إلى إجراءات عملية قابلة للقياس. ويُقاس الإصلاح الحقيقي بمدى نجاحه في معالجة الاختلالات البنيوية في السلطة، وتحقيق التوازن بين مؤسسات الحكم، وتكريس حرية التعبير، وتعزيز استقلال القضاء، وضمان عدالة المشاركة السياسية. [٤]

ويُميّز الباحثون بين الإصلاح الشكلي الذي ينحصر في تغييرات تنظيمية أو تشريعية سطحية لا تمس جوهر عملية اتخاذ القرار، وبين الإصلاح الجوهري الذي يُعيد صياغة العلاقة بين الدولة والمجتمع ويؤسس لبنية سياسية جديدة. وكثير من الأنظمة السياسية، وخصوصًا في الدول

---

(١) فاضل محمود الشمري، التحول السياسي في النظم الديمقراطية: دراسة في مقومات الإصلاح السياسي، (بغداد: دار صفاء للنشر والتوزيع، ٢٠٢٠م)، ص ٨٧.

(٢) عبد الرحمن أحمد مروان، تجارب الإصلاح السياسي في الدول النامية: دراسة مقارنة .المجلة العراقية للعلوم السياسية، المجلد (١٨) العدد (٣٦)، ٢٠٢٢م، ص ٥٥.

(٣) محمد جاسم محمد، برامج الإصلاح السياسي في الوطن العربي: الواقع والتحديات، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠١٩م، ص ١٠٢.

(٤) أحمد علي رياض، الإصلاح السياسي كمدخل للاستقرار في المجتمعات الانتقالية .مجلة المستقبل العربي، المجلد (٤٧) العدد (٥٦١)، ٢٠٢٣م، ص ٦٦.

النامية، لجأت إلى خطاب الإصلاح السياسي كوسيلة لاحتواء الاحتجاجات أو إرضاء المجتمع الدولي من دون إحداث تغيّر حقيقي في بنية السلطة. وفي السياق العراقي، يرتبط واقع الإصلاح السياسي بمجموعة من التحديات المركّبة، أبرزها استمرار نظام المحاصصة، وتغلغل القوى الحزبية داخل مؤسسات الدولة، وضعف الرقابة، وغياب آليات مساءلة فعّالة، الأمر الذي يجعل معظم مبادرات الإصلاح أشبه بتدابير ظرفية لا ترتقي إلى مستوى الرؤية الاستراتيجية الشاملة. ومن ثم فإن تقييم واقع الإصلاح السياسي يتطلب النظر إلى نتائجه الفعلية لا إلى نواياه المُعلنة، وهو ما يستدعي دورًا حيويًا للإعلام، والمجتمع المدني، والجامعات في كشف الطابع الشكلي ودفع العملية الإصلاحية نحو مسار فعلي ومستدام. [١]

ويؤدي الإعلام والمجتمع المدني دورًا أساسيًا في ترسيخ الإصلاح من خلال مراقبة أداء المؤسسات، وتوثيق الانتهاكات، ورفع الوعي العام، والضغط من أجل تعديل القوانين وتطوير السياسات. فمن دون ضمان حقيقي للحريات العامة وحقوق الإنسان تبقى الديمقراطية شكلية لا جوهر لها، وتتحول الدولة إلى بنية سلطوية تفتقر إلى الشرعية الشعبية. ويُعد ضمان الحريات واجبًا دستوريًا وأخلاقيًا ينبغي أن يكون في صلب أي مشروع إصلاح سياسي متكامل. [٢]

ويُسهم الإعلام كذلك في تنشيط اللامركزية عبر تسليط الضوء على قضايا التنمية المحلية ومتابعة أداء الحكومات المحلية ونقل مطالب المواطنين لصنّاع القرار، وهو ما يجعل اللامركزية أداة فعّالة في تعزيز التمثيل والمشاركة. وقد أثبتت التجارب الدولية أن اللامركزية تمثل مسارًا مهمًا للحفاظ على الوحدة الوطنية من خلال منح المناطق دورًا أكبر في إدارة شؤونها ضمن إطار الدولة. ومن هنا، فإن ترسيخ اللامركزية يُعد إصلاحًا سياسيًا لا مجرد خطوة إدارية، كونه يعزز الديمقراطية والتنمية المستدامة على المستويين المحلي والوطني.[٣]

ومن الجوانب المحورية في تعزيز واقع الإصلاح السياسي تفعيل الرقابة المدنية والبرلمانية على أداء المؤسسات الأمنية، وضمان الشفافية في إدارة الموازنات والتسليح، وإعداد سياسات حديثة لإدارة الأزمات ومكافحة الإرهاب تستند إلى التكامل بين الأبعاد الأمنية والسياسية والاجتماعية. فإصلاح المؤسسات الأمنية يسهم في تعزيز ثقة المواطنين بالدولة وترسيخ سيادة القانون، ما يؤدي إلى بيئة سياسية مستقرة تُعد شرطًا أساسيًا لأي إصلاح شامل.[٤]

ولا يمكن للإصلاح السياسي البنيوي أن يتحقق دون وجود إعلام وطني قوي وموضوعي، قادر على رفع مستوى الوعي الشعبي وترسيخ مبادئ المشاركة والرقابة الشعبية. فالإصلاح العميق ليس مجرد تعديلات قانونية أو إجراءات مرحلية، بل يقوم على إعادة بناء العلاقة بين المجتمع والدولة، وهو ما يتطلب إعلامًا مستقلًا يقوم بدور المنصة التنويرية التي تُعرّف المواطنين بمضامين الإصلاح وتكشف العقبات وتدعو إلى المشاركة الواعية، بعيدًا عن الخطابات الشعبوية أو التوظيف السياسي الضيق. إن تبني استراتيجية وطنية للإصلاح يتطلب إرادة سياسية حقيقية،

([١]) حسن كاظم جواد. الإصلاح السياسي في العراق: التحديات والفرص . (عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، ٢٠٢٢م)، ص ١٣٣.

([٢]) ليلى عبد الكريم حمزة، دور التشريعات الوطنية في تعزيز الحريات العامة في العراق بعد ٢٠٠٣ (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة بغداد، كلية القانون. ٢٠٢٢م، ص ١٤٥.

([٣]) أحمد كريم عبد الله، استراتيجيات الإصلاح السياسي في العالم العربي: دراسة مقارنة .(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. ٢٠١٩م)، ص ٢٦٧.

([٤]) عبد السلام محمد حسن، الإصلاح الإداري والسياسي في الدول النامية: مدخل حوكمي . (القاهرة: دار الفكر العربي. ٢٠٢٤م)، ص ٢٢١.

ومؤسسات راسخة، ودعمًا شعبيًا واسعًا، وهو ما يمهّد لإعادة بناء العقد الاجتماعي وترسيخ الثقة المتبادلة وتوفير بيئة آمنة للتحول الديمقراطي في العراق. [١]

وعلى ضوء ما تقدّم، يتضح أن الإصلاح السياسي يمثل عملية معقدة تحتاج إلى إرادة سياسية راسخة وبيئة اجتماعية ومؤسسية حاضنة. وفي الحالة العراقية، لا تزال هذه العملية تواجه تحديات متشابكة حالت دون تحقيق تحول سياسي فعلي ومستدام. فرغم تعدد المبادرات والوعود الحكومية بالإصلاح، إلا أن التطبيق العملي ظل محدودًا، مما خلق فجوة ملحوظة بين الأهداف المعلنة والواقع التطبيقي.

خامساً: مجالات الإصلاح السياسي في العراق

يتطلب الإصلاح السياسي في العراق معالجة شاملة لعدد من المجالات الأساسية، نتيجة التحديات البنيوية التي تعاني منها الدولة منذ عام ٢٠٠٣، مثل الفساد وضعف المؤسسات وتراجع الثقة الشعبية.

١) **إصلاح النظام الانتخابي:** يمثل إصلاح المنظومة الانتخابية خطوة محورية نحو تعزيز التمثيل الحقيقي للناخبين، بعد الانتقادات الموجهة لآليات توزيع المقاعد واعتماد القوائم الواسعة التي عززت نفوذ الأحزاب التقليدية، [٢] ويتطلب الإصلاح اعتماد دوائر أكثر عدالة، وتحديث سجلات الناخبين، وضبط تمويل الحملات، وضمان استقلالية المفوضية، مع تفعيل الدور الإعلامي في الرقابة والتوعية. [٣]

٢) **مكافحة الفساد واعتماد استراتيجية وطنية للإصلاح:** يحتاج العراق إلى استراتيجية وطنية شاملة تُحدّد أولويات الإصلاح على المديين القصير والبعيد، وتستند إلى مؤشرات واضحة للمتابعة والتقييم، وتشارك فيها الحكومة والبرلمان والمجتمع المدني والنخب الفكرية، [٤] وتشمل هذه الاستراتيجية نشر الوعي السياسي وتوسيع المشاركة الجماهيرية ودعم مسار الإصلاح. [٥]

٣) **إصلاح بنية الأحزاب السياسية:** تعاني الأحزاب العراقية من غياب الديمقراطية الداخلية وتغليب المصالح الضيقة والولاءات غير الوطنية، مما أثر على قدرتها في إنتاج نخب سياسية فاعلة، [٦] ويتطلب الإصلاح تحديث قانون الأحزاب لضمان الشفافية والتمويل النزيه، والفصل بين العمل السياسي والمسلح، وتشجيع الأحزاب المدنية الجديدة. [٧]

([١]) زينب فاضل مصطفى، دور الاستراتيجيات الوطنية في دعم الإصلاح السياسي: دراسة حالة العراق بعد ٢٠٠٣ (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الكوفة، كلية العلوم السياسية. ٢٠١٨م، ص ١٧٦.

([٢]) خالد فوزي عبد الله، الإصلاح السياسي في العالم العربي: الواقع والطموح .(عمان: دار الحامد، ٢٠١٩م). ص ١٧٧.

([٣]) سيف الدين جاسم عبد، الشفافية ومكافحة الفساد في النظم السياسية .(البصرة: دار الجامعي. ٢٠٢٠م)، ص ١٩٤.

([٤]) قاسم حيدر كاظم، تأثير اللامركزية الإدارية على كفاءة تقديم الخدمات في العراق (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد. ٢٠٢٢م، ص ١٣٣.

([٥]) منى غريب محمود، الإصلاح المؤسسي كمدخل لتعزيز الأداء الأمني في العراق (أطروحة دكتوراه غير منشورة). الجامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية. ٢٠٢١م، ص ٢٠١.

([٦]) حسن عبد الله ياسين، النظم الانتخابية المعاصرة وتحديات الإصلاح . (القاهرة: دار الفكر العربي. ٢٠١٨م)، ص ٢٠٩.

([٧]) أحمد كريم شاكر، الأحزاب السياسية في العراق بعد التغيير .(بغداد: دار الرافدين. ٢٠٢٢م)، ص ١٨٦.

٤) **تطوير السلطة التشريعية وتعزيز سيادة القانون:** شهد البرلمان العراقي تراجعًا في دوره نتيجة الصراعات الحزبية وضعف الرقابة وغياب التشريعات الفاعلة،[١] والإصلاح يتطلب تطوير قدرات النواب، وتفعيل اللجان، وتحسين آليات التشريع والرقابة، إضافة إلى تنظيم الامتيازات البرلمانية للحفاظ على ثقة المواطنين.[٢]

٥) **إصلاح السلطة التنفيذية والعلاقة بين المركز والإقليم والمحافظات:** تعاني السلطة التنفيذية من الترهل الإداري والبيروقراطية وازدواجية الصلاحيات، مما يعيق كفاءة الإدارة الحكومية،[٣] الحكومية،[٣] ويستوجب الإصلاح إعادة هيكلة المؤسسات التنفيذية، وتحديد صلاحيات واضحة، وتعزيز اللامركزية بما يحقق تنمية متوازنة.

٦) **تمكين الشباب وتعزيز دور المجتمع المدني:** تمثل منظمات المجتمع المدني حلقة وصل مهمة بين الدولة والمواطن، إلا أن دورها بقي محدودًا بفعل القيود التشريعية وضعف الدعم،[٤] ويقتضي الإصلاح توفير بيئة قانونية داعمة، وتعزيز مشاركتها في الرقابة والوعي السياسي، وتمكين الشباب للانخراط في العمل العام.

٧) **تعديل الدستور وضمان الحريات وحقوق الإنسان:** رغم النصوص الدستورية الضامنة للحقوق، إلا أن الواقع يشهد تحديات كبيرة مثل الانتهاكات وضعف المحاسبة وتقييد حرية الصحافة والتظاهر،[٥] ويستلزم الإصلاح إعادة النظر في بعض المواد وتطوير آليات حماية الحقوق والحريات.

٨) **حصر السلاح بيد الدولة وإصلاح المؤسسات الأمنية:** تعاني المؤسسات الأمنية من تعدد الولاءات وضعف المهنية وتداخل السلطات،[٦] ويتطلب الإصلاح توحيد القيادة الأمنية تحت مظلة الدولة، وإنهاء وجود السلاح خارج إطارها، واعتماد مبدأ الكفاءة والنزاهة، وتطوير العقيدة الأمنية لتقوم على احترام القانون وحقوق الإنسان [٧].

المبحث الثالث: فاعلية موقع صحيفة الزمان العراقية في الدعوة إلى الإصلاح السياسي في العراق

يهدف هذا المبحث إلى تحليل فاعلية موقع صحيفة الزمان العراقية في الدعوة إلى الإصلاح السياسي خلال الفترة من ٨/١ إلى ٢٠٢٥/١٠/٣١، وذلك من خلال دراسة محتوى 483 موضوعًا منشورًا تناولت مختلف جوانب الإصلاح السياسي. ويأتي هذا التحليل في سياق

---

(١) سامي عبد السلام ابراهيم، المساءلة البرلمانية في النظم الديمقراطية .(الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر. ٢٠٢١م)، ص ١٦٥.

(٢) وليد محمد رضوان، الإدارة العامة والإصلاح المؤسسي .(النجف: دار البيان العربي. ٢٠٢٠م) ص ٢١٢.

(٣) عبد الرحمن علي جواد، الحوكمة والإصلاح الإداري: الأسس والتطبيقات .(الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية. ٢٠١٨م)، ص ١٧٤.

(٤) ميسون عبد الله، المجتمع المدني ودوره في الإصلاح السياسي .(البصرة: دار الجامعي، ٢٠٢٢م)، ص ١٨٤.

(٥) كريم حسن علوان، حقوق الإنسان والحريات العامة في النظم السياسية المعاصرة . (بغداد: دار الرافدين. ٢٠٢٣م)، ص ٢١٤.

(٦) حسن جاسم كاظم، إصلاح الأجهزة الأمنية في العراق: دراسة ميدانية في ضوء مبادئ حقوق الإنسان (أطروحة دكتوراه غير منشورة). الجامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية. ٢٠٢٠م، ص ١٩٨.

(٧) علوان محمد عبد الله، الحريات العامة وضمانات حمايتها في التشريع العراقي (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الكوفة، كلية القانون. ٢٠١٩م، ص ١٥٩.

تصنيف الموقع كصحيفة مستقلة، مما يعكس الدور الذي تلعبه الصحافة الحرة في مراقبة الأداء السياسي وتوجيه النقاش العام نحو قضايا الإصلاح الجوهرية، لا سيما في فترة حرجة سبقت الانتخابات البرلمانية العراقية بمدة أحد عشر يومًا.

وقد تم في هذا المبحث التركيز على محاور محتوى الإصلاح السياسي، التي بلغ مجموع موضوعاتها 1410فكرة، موزعة على قضايا متعددة تشمل: إصلاح النظام الانتخابي، مكافحة الفساد السياسي والإداري، إصلاح النظام الحزبي، تعزيز سيادة القانون واستقلال القضاء، إصلاح العلاقة بين المركز والإقليم والمحافظات، حصر السلاح بيد الدولة وبناء مؤسسات دولة مدنية، تعديل الدستور وضمان الحقوق والحريات، وتعزيز دور الشباب والمجتمع المدني. ويكشف هذا التوزيع عن ترتيب أولويات الموقع في معالجة القضايا الإصلاحية، مع ملاحظة تصدر الموضوعات المتعلقة بالانتخابات والمحاور المرتبطة بالكشف عن ملفات سياسية ذات أثر مباشر على المشهد الانتخابي.

ويمتد هذا المبحث ليشمل محورين رئيسين للتحليل هما فئات "ماذا قيل" لدراسة المحتوى والمضامين التي تناولتها الموضوعات، وتحليل أولويات الموقع في طرح القضايا الإصلاحية، بما يظهر مدى اهتمامه بالقضايا الأكثر تأثيرًا في العملية السياسية. ومحور فئات "كيف قيل" لدراسة شكل تقديم الموضوعات من حيث الفنون الصحفية، الوسائط المتعددة، العنوانات، والصور المرافقة، مع التركيز على دور الشكل في تعزيز فاعلية الرسالة الإعلامية وإيصالها إلى الجمهور بطريقة واضحة وجاذبة.

ويعتمد هذا المبحث على التحليل الكمي والكيفي لموضوعات الإصلاح، مع عرض النتائج عبر جداول توضح عدد الموضوعات، التكرارات، النسب المئوية، وترتيب المحاور، ما يتيح قراءة دقيقة لطبيعة خطاب الصحيفة الإصلاحي ومدى تأثيره على المتلقي في سياق سياسي حساس.

جدول (١) يبين محاور موضوعات الإصلاح السياسي في موقع صحيفة الزمان العراقية

ت	الفئات	التكرار	النسبة المئوية	المرتبة
١	الاهتمام بإصلاح النظام الانتخابي	210	%14.89	الأولى
٢	التركيز على مكافحة الفساد السياسي والإداري	204	%14.47	الثانية
٣	التأكيد على ضرورة إصلاح النظام الحزبي	193	%13.68	الثالثة
٤	إبراز تعزيز سيادة القانون واستقلال القضاء	187	%13.26	الرابعة
٥	إصلاح العلاقة بين المركز والإقليم والمحافظات	169	%11.99	الخامسة
٦	حصر السلاح بيد الدولة وبناء مؤسسات دولة مدنية	157	%11.14	السادسة
٧	تعديل الدستور وضمان الحقوق والحريات	152	%10.78	السابعة
٨	تعزيز دور الشباب والمجتمع المدني	138	%9.79	الثامنة
	المجموع	1410	%100	

يُظهر الجدول (١) توزيع موضوعات الإصلاح السياسي في موقع صحيفة الزمان العراقية، ويتبيّن من هذا التوزيع أن الموقع وجه اهتماماً واسعاً بقضية إصلاح النظام الانتخابي، إذ حصل هذا المحور على أعلى نسبة من التكرارات البالغة (١٤.٨٩%). ويمكن تفسير هذا التركيز بأن مدة التحليل تزامنت مع الموسم الانتخابي للانتخابات البرلمانية العراقية، وفي ظل احتدام الحملات الانتخابية، الأمر الذي جعل النقاشات المتعلقة بالقوانين الانتخابية، والدوائر، وآليات

التصويت، والرقابة على العملية الانتخابية تتصدر أولويات التغطية الإعلامية. وقد عكست المواد المنشورة حرص الصحيفة على إبراز الحاجة إلى إصلاحات جادة تعزز نزاهة الانتخابات وتزيد ثقة الجمهور بها.

وجاء محور مكافحة الفساد السياسي والإداري في المرتبة الثانية بنسبة (١٤.٤٧%)، مما يعكس المكانة المحورية لقضية الفساد في المشهد السياسي العراقي. كما ارتبط هذا المحور ارتباطاً مباشراً بالأجواء الانتخابية، إذ شهدت مدة الدراسة تداول العديد من الملفات والوثائق التي طُرحت في وسائل الإعلام بهدف كشف ممارسات الفساد أو توظيفها ضمن سياقات التنافس السياسي بين القوى المختلفة. وبهذا غدت مكافحة الفساد إحدى الأدوات المركزية في الخطاب الإصلاحي الذي تبناه الموقع.

أما محور إصلاح النظام الحزبي فقد احتل المرتبة الثالثة بنسبة (١٣.٦٨%)، وهو ما يشير إلى إدراك الصحيفة لأهمية إصلاح البنية الحزبية بوصفه شرطاً ضرورياً لتعزيز فاعلية العملية السياسية. وقد تناولت الموضوعات المنشورة انتقادات موجّهة للأحزاب التقليدية، داعيةً إلى مراجعة آليات عملها وإعادة هيكلة برامجها بما يتوافق مع متطلبات المرحلة الانتخابية. ويأتي هذا التركيز منسجماً مع المطالب الشعبية الداعية إلى تجديد الحياة الحزبية وإعادة بناء الطبقة السياسية.

وبرز محور تعزيز سيادة القانون واستقلال القضاء بنسبة (١٣.٢٦%)، وهو محور شكّل إحدى الركائز الأساسية في خطاب الإصلاح داخل الموقع، ولا سيما في ظل تصاعد الكشف عن ملفات سياسية وقضائية خلال فترة الدراسة. وقد أولت الصحيفة اهتماماً واضحاً بأهمية وجود قضاء مستقل قادر على إدارة النزاعات الانتخابية، والبتّ في قضايا الفساد، وحماية العملية الديمقراطية من التدخلات والتأثيرات غير القانونية.

أما بقية المحاور، مثل إصلاح العلاقة بين المركز والإقليم، وحصر السلاح بيد الدولة، وتعديل الدستور، وتعزيز دور الشباب والمجتمع المدني، فقد تراوحت نسبها بين (١١.٩٩%) و(٩.٧٩%). ورغم أهميتها الكبيرة في مسار الإصلاح السياسي، فإن تراجع ترتيبها يعود إلى أن حضورها في الموقع جاء غالباً ضمن سياق الكشف عن ملفات سياسية أو الجدل المصاحب للتنافس بين القوى المختلفة، مما جعلها أقل بروزاً مقارنة بالموضوعات المرتبطة مباشرة بالانتخابات.

وعلى نحو عام، يتضح من هذا التوزيع أن موقع صحيفة الزمان تبنى خطاباً إصلاحياً ذا طابع تحليلي وانتقادي، ركز بصورة واضحة على الموضوعات ذات الصلة المباشرة بالانتخابات نظراً لقرب موعدها. كما أظهر الموقع توجهاً لتسليط الضوء على ملفات سياسية مثار جدل، في إطار دور الصحافة المستقلة في مراقبة الأداء السياسي وتوجيه النقاش العام نحو القضايا الإصلاحية الجوهرية خلال لحظة سياسية حساسة.

جدول (٢) يبين موضوعات الاهتمام بإصلاح النظام الانتخابي في موقع صحيفة الزمان

ت	الفئات	التكرار	النسبة المئوية	المرتبة
١	تعديل قانون الانتخابات لتقليل سيطرة الأحزاب الكبيرة	50	%23.81	الأولى
٢	إعادة النظر في آلية توزيع الدوائر الانتخابية	36	%17.14	الثانية
٣	ضمان نزاهة الانتخابات عبر مفوضية مستقلة وفعّالة	34	%16.19	الثالثة
٤	اعتماد نظام انتخابي يعزز من تمثيل الشباب والمستقلين والنساء	32	%15.24	الرابعة
٥	تعزيز الوعي الانتخابي لدى المواطنين عبر الإعلام الوطني	30	%14.29	الخامسة
٦	تطوير البيئة التشريعية والسياسية الداعمة للإصلاح	28	%13.33	السادسة
	المجموع	210	%100	

يُظهر جدول (٢) موضوعات الاهتمام بإصلاح النظام الانتخابي في موقع صحيفة الزمان العراقية، ويتضح منه أن المحور الأكثر حضوراً هو الدعوة إلى تعديل قانون الانتخابات لتقليل سيطرة الأحزاب الكبيرة بنسبة (٢٣.٨١٪). ويعكس هذا التركيز إدراك الصحيفة لكون إصلاح القانون الانتخابي يمثل البوابة الأساسية لتحقيق تغيير سياسي حقيقي، خاصة في سياق الانتقادات الواسعة للقوانين التي تعزز نفوذ القوى التقليدية وتحد من صعود البدائل السياسية الجديدة. وقد ظهر هذا الاهتمام في مقالات تحلل تأثير القوانين الحالية على مخرجات الانتخابات وتطالب بوضع تشريعات تضمن عدالة المنافسة.

أما المحور الثاني المتمثل في إعادة النظر في آلية توزيع الدوائر الانتخابية فقد سجل نسبة (١٧.١٤٪)، وهو ما يشير إلى أن طريقة توزيع الدوائر كانت من أهم القضايا المثارة في الخطاب الانتخابي خلال مدة الدراسة. وتناولت الموضوعات المنشورة الثغرات المرتبطة بتوزيع الدوائر، وتأثيرها في تمثيل الناخبين، وضرورة إعادة رسمها بما يحقق توازناً سياسياً ومجتمعياً. ويؤكد الترتيب المتقدم لهذين المحورين (الأول والثاني) أن الموقع ركز بشكل ملحوظ على الجوانب البنيوية للمنظومة الانتخابية، والتي شكّلت معاً أكثر من (٤٠٪) من إجمالي موضوعات هذا الجدول.

وجاء محور ضمان نزاهة الانتخابات عبر مفوضية مستقلة وفعّالة في المرتبة الثالثة بنسبة (١٦.١٩٪)، وهو ما يعكس الأهمية الكبيرة التي يوليها الموقع لاستقلالية المفوضية وشفافيتها، باعتبارها المؤسسة التي تقع على عاتقها تنفيذ العملية الانتخابية وضمان خلوّها من التأثيرات السياسية. وقد ركّزت المواد المنشورة على ضرورة تطوير قدرات المفوضية وتعزيز ثقة الجمهور بها.

أما محور اعتماد نظام انتخابي يعزز تمثيل الشباب والمستقلين والنساء فقد حصل على نسبة (١٥.٢٤٪)، مما يدل على اهتمام الصحيفة بتوسيع قاعدة التمثيل السياسي ودعم الفئات الاجتماعية المهمشة داخل العملية الانتخابية. كما برز محور تعزيز الوعي الانتخابي لدى المواطنين عبر الإعلام الوطني بنسبة (١٤.٢٩٪)، وهو ما يعكس دور الثقافة الانتخابية في دعم الإصلاحات المنشودة وتوجيه الناخبين نحو خيارات مبنية على المعرفة.

وأخيراً، جاء محور تطوير البيئة التشريعية والسياسية الداعمة للإصلاح في المرتبة السادسة بنسبة (١٣.٣٣٪)، ورغم أهميته، إلا أنه كان محوراً عاماً يتقاطع مع المحاور الأخرى لكنه لم يكن الموضوع الأكثر تداولاً مقارنة بالقضايا المباشرة المتعلقة بآليات الانتخابات وقوانينها.

وبصورة عامة، يظهر من تحليل الجدول أن خطاب صحيفة الزمان اتجه نحو التركيز على الجوانب العملية والمؤسسية لإصلاح النظام الانتخابي، مع إبراز التحديات المتعلقة بالقوانين والدوائر والمفوضية والتمثيل السياسي، بما يعكس سياقاً انتخابياً محتدماً تطغى عليه المطالب بإصلاحات عاجلة ومؤثرة.

جدول (٣) يبين موضوعات التركيز على مكافحة الفساد السياسي والإداري في موقع الزمان

ت	الفئات	التكرار	النسبة المئوية	المرتبة
١	تفعيل الأجهزة الرقابية ومنحها استقلالية حقيقية.	45	%22.06	الأولى
٢	محاسبة الفاسدين من الطبقة السياسية بغض النظر عن انتماءاتهم.	40	%19.61	الثانية
٣	إصلاح القضاء ليكون قادراً على البت في قضايا الفساد دون ضغوط.	38	%18.63	الثالثة
٤	تعزيز الشفافية في إدارة المال العام من خلال نشر التقارير المالية	32	%15.69	الرابعة
٥	تفعيل دور الإعلام في كشف قضايا الفساد والتوعية بخطورتها	27	%13.24	الخامسة
٦	إشراك المجتمع المدني والمنظمات الرقابية في جهود مكافحة الفساد	22	%10.78	السادسة
	المجموع	204	%100	

يُظهر جدول (٣) موضوعات التركيز على مكافحة الفساد السياسي والإداري في موقع صحيفة الزمان العراقية، ويتضح من البيانات أن الموضوع الأكثر حضوراً هو تفعيل الأجهزة الرقابية ومنحها استقلالية حقيقية بنسبة (٢٢.٠٦٪). ويعكس هذا التركيز إدراك الصحيفة للدور المركزي الذي تضطلع به المؤسسات الرقابية في مواجهة الفساد داخل الدولة، خاصةً في ظل الحاجة إلى هيئات مستقلة تمتلك الصلاحيات الكافية للعمل بعيداً عن التأثيرات الحزبية.

وجاء محور محاسبة الفاسدين من الطبقة السياسية بغض النظر عن انتماءاتهم في المرتبة الثانية بنسبة (١٩.٦١٪)، وهو ما يؤكد حرص الصحيفة على إبراز أهمية العدالة في التعامل مع ملفات الفساد دون تمييز أو محاباة. وقد ركّزت مواد الموقع على ضرورة تقديم جميع المتورطين للمساءلة القانونية تحقيقاً للشفافية واستعادة ثقة الجمهور بالمؤسسات.

أما محور إصلاح القضاء ليكون قادراً على البتّ في قضايا الفساد دون ضغوط فقد جاء ثالثاً بنسبة (١٨.٦٣٪)، وهو ما يعكس قناعة الصحيفة بأن استقلال القضاء يمثل حجر الأساس في أي عملية إصلاح جادة. وقد تناولت التغطيات التحديات التي تواجه القضاء والدعوات إلى تحييده عن الضغوط السياسية خلال الفترة الانتخابية.

وفي المرتبة الرابعة، جاء محور تعزيز الشفافية في إدارة المال العام من خلال نشر التقارير المالية الدورية بنسبة (١٥.٦٩٪)، مما يبرز أهمية الإفصاح المالي كوسيلة فعالة للحد من سوء الإدارة والفساد. وقد ركّزت المقالات على ضرورة نشر البيانات المالية بانتظام لتمكين المواطن من متابعة إنفاق المال العام.

وجاء محور تفعيل دور الإعلام في كشف قضايا الفساد والتوعية بخطورتها بنسبة (١٣.٢٤٪)، وهو ما يشير إلى تقدير الموقع لدور الصحافة في كشف الحقائق وتحريك الرأي العام. وقد ركّزت الموضوعات على أهمية حماية الصحفيين وتشجيعهم على الاستمرار في التحقيق في الملفات الحساسة.

أما المحور الأخير، وهو إشراك المجتمع المدني والمنظمات الرقابية في جهود مكافحة الفساد، فقد جاء بنسبة (١٠.٧٨٪). وعلى الرغم من أهمية هذا الدور، إلا أن انخفاض نسبته مقارنة

بالمحاور الأخرى يعكس تركيز الموقع الأكبر على أدوات الدولة الرسمية في مواجهة الفساد، مع إبراز المجتمع المدني كشريك داعم وليس كمحور رئيس.

وبصورة عامة، يظهر من التحليل أن خطاب صحيفة الزمان ركّز على تعزيز استقلال القضاء والأجهزة الرقابية، وتطوير آليات الشفافية والإعلام، بما يتوافق مع حجم الضغوط السياسية المرتبطة بفترة الانتخابات وكثرة الملفات التي تم تداولها خلالها.

جدول (٤) يبين موضوعات ضرورة إصلاح النظام الحزبي في موقع صحيفة الزمان

ت	الفئات	التكرار	النسبة المئوية	المرتبة
١	تنظيم عمل الأحزاب بقانون يضمن شفافية العمل	45	%23.32	الأولى
٢	منع الأحزاب من امتلاك أذرع مسلحة.	42	%21.7	الثانية
٣	فصل العمل الحزبي عن مؤسسات الدولة.	38	%19.7	الثالثة
٤	إشراك الأحزاب في مشروع الإصلاح الوطني	35	%18.1	الرابعة
٥	تعزيز الممارسات الديمقراطية داخل الأحزاب	33	%17.1	الخامسة
	المجموع	193	%100	

يُظهر جدول (٤) موضوعات التأكيد على ضرورة إصلاح النظام الحزبي في موقع صحيفة الزمان العراقية، ويتضح منه أن المحور الأكثر حضوراً هو تنظيم عمل الأحزاب بقانون يضمن الشفافية في التمويل والانتماء بنسبة (٢٣.٣٢٪). ويعكس هذا التركيز إدراك الصحيفة أن الشفافية في التمويل والانتماء الحزبي تشكل الأساس لضمان نزاهة العملية السياسية وقطع الطريق أمام المحاصصة الحزبية والمحسوبية داخل الدولة.

وجاء محور منع الأحزاب من امتلاك أذرع مسلحة في المرتبة الثانية بنسبة (٢١.٧٪)، وهو ما يعكس اهتمام الموقع بالحد من تأثير القوة المسلحة غير الرسمية على السياسة، وضمان أن تكون الأحزاب أدوات سياسية سلمية تعمل ضمن القانون والمؤسسات الرسمية.

أما محور فصل العمل الحزبي عن مؤسسات الدولة فقد حصل على نسبة (١٩.٧٪)، ويشير ذلك إلى التأكيد على ضرورة منع التداخل بين الأجهزة الحكومية والأحزاب السياسية، لضمان استقلالية القرار الإداري وحيادية الدولة في إدارة الشؤون العامة، وهو مطلب أساسي لإرساء دولة القانون.

جاء محور إشراك الأحزاب في مشروع الإصلاح الوطني بنسبة (١٨.١٪)، ويشير إلى أهمية دمج الأحزاب المختلفة في الجهود الإصلاحية الوطنية، مع تعزيز الحوار بين القوى السياسية حول أهداف الإصلاح، بحيث لا تكون العملية مقتصرة على أحزاب معينة فقط، وإنما تشمل الكل لتحقيق توافق سياسي وطني.

وأخيراً، وجاء محور تعزيز الممارسات الديمقراطية داخل الأحزاب بنسبة (١٧.١٪)، مما يعكس حرص الصحيفة على تطوير الثقافة الحزبية من الداخل، عبر إشراك الأعضاء في اتخاذ القرارات، وإتاحة المنافسة الشفافة داخل الهياكل الحزبية، لضمان تجديد القيادة وتجنب سيطرة النخب التقليدية.

وبشكل عام، يظهر من هذا الجدول أن صحيفة الزمان ركّزت في خطابها الإصلاحي على الجانب البنيوي للنظام الحزبي، مع التركيز على الشفافية، والحد من العسكرة، وفصل الأحزاب عن الدولة، وتعزيز الديمقراطية الداخلية، بما ينسجم مع مطالب الإصلاح السياسي الشامل في العراق خلال الفترة التي سبقت الانتخابات.

جدول (٥) يبين موضوعات تعزيز سيادة القانون واستقلال القضاء في موقع صحيفة الزمان

ت	الفئات	التكرار	النسبة المئوية	المرتبة
١	تطوير الجهاز القضائي ليكون أكثر كفاءة ونزاهة.	40	%21.39	الأولى
٢	حماية القضاة من الضغوط السياسية والعشائرية.	36	%19.25	الثانية
٣	تفعيل مبدأ "لا أحد فوق القانون."	34	%18.18	الثالثة
٤	تعزيز الرقابة القضائية على السلطات التنفيذية والتشريعية	33	%17.65	الرابعة
٥	دعم الشفافية في العمل القضائي والإجراءات القانونية	32	%17.13	الخامسة
	المجموع	187	%100	

يُظهر جدول (٥) موضوعات إبراز تعزيز سيادة القانون واستقلال القضاء في موقع صحيفة الزمان العراقية، ويتضح من البيانات أن المحور الأكثر حضوراً هو تطوير الجهاز القضائي ليكون أكثر كفاءة ونزاهة بنسبة (٤١.٣٪). ويعكس هذا التركيز إدراك الصحيفة أن وجود جهاز قضائي قوي ومستقل يمثل الأساس لضمان العدالة وحماية الحقوق والحريات العامة، خاصة في ظل المناخ السياسي المتأزم والفترة الانتخابية التي سبقت الدراسة.

وجاء محور حماية القضاة من الضغوط السياسية والعشائرية في المرتبة الثانية بنسبة (٣٦.٢٥٪)، وهو ما يشير إلى أهمية استقلالية القضاة عن أي تأثير خارجي يهدد نزاهة أحكامهم وحيادهم في معالجة القضايا السياسية والإدارية.

أما محور تفعيل مبدأ "لا أحد فوق القانون" فقد حصل على نسبة (٣٤.١٨٪)، مما يعكس حرص الموقع على تعزيز مبدأ المساءلة القانونية المتساوية للجميع، سواء كانوا من المسؤولين السياسيين أو أي أفراد آخرين، كأداة لضمان احترام القانون وتحقيق العدالة.

وجاء محور تعزيز الرقابة القضائية على أداء السلطات التنفيذية والتشريعية بنسبة (٣٣.٦٥٪)، وهو ما يبرز الدور الرقابي للقضاء لضمان التزام السلطات المختلفة بالقوانين، ومنع التجاوزات، وحماية العملية الديمقراطية من أي اختلالات.

وأخيراً، جاء محور دعم الشفافية في العمل القضائي والإجراءات القانونية بنسبة (٣٢.٣٪)، مما يعكس حرص الصحيفة على أن تكون كل الإجراءات القانونية واضحة ومعلنة، لتعزيز ثقة الجمهور في المؤسسات القضائية.

وبشكل عام، يظهر من تحليل جدول (٥) أن خطاب صحيفة الزمان ركّز على تعزيز استقلال القضاء وكفاءته، وحماية القضاة، وتفعيل الرقابة القضائية والشفافية، بما يضمن تطبيق القانون على الجميع ويعكس دور الصحافة المستقلة في دعم سيادة القانون خلال فترة سياسية حساسة.

جدول (٦) يبين موضوعات إصلاح العلاقة بين المركز والإقليم والمحافظات في موقع الزمان

ت	الفئات	التكرار	النسبة المئوية	المرتبة
١	إعادة تنظيم الصلاحيات بما يضمن وحدة الدولة وعدالة التوزيع.	36	%21.3	الأولى
٢	معالجة الخلافات بين بغداد وأربيل ضمن إطار الدستور.	28	%16.6	الثانية
٣	تمكين المحافظات من إدارة شؤونها ضمن لا مركزية إدارية فعّالة.	23	%13.6	الثالثة
٤	تحقيق العدالة في توزيع الثروات الوطنية والإيرادات المالية	22	%13.0	الرابعة
٥	تعزيز الانتماء الوطني والهوية المشتركة	22	%13.0	الرابعة
٦	تفعيل التنسيق بين السلطات المحلية والحكومة المركزية	18	%10.7	الخامسة
	المجموع	169	%100	

يُظهر جدول (٦) موضوعات إصلاح العلاقة بين المركز والإقليم والمحافظات في موقع صحيفة الزمان العراقية، ويتضح من البيانات أن المحاور الثلاثة الأولى شكلت ٦٤٪ من مجموع الموضوعات، مما يعكس اهتمام الموقع الكبير بإعادة تنظيم العلاقة بين السلطات المختلفة لضمان وحدة الدولة وتحقيق العدالة الإدارية.

وجاء محور إعادة تنظيم الصلاحيات بما يضمن وحدة الدولة وعدالة التوزيع في المرتبة الأولى بنسبة (٢١.٣٪)، ويعكس هذا التركيز إدراك الصحيفة أن التوزيع العادل للصلاحيات بين الحكومة المركزية والمحافظات يمثل أساس الاستقرار السياسي والعدالة في إدارة شؤون الدولة.

أما محور معالجة الخلافات بين بغداد وأربيل ضمن إطار الدستور فقد حصل على نسبة (١٦.٦٪)، وهو ما يشير إلى أهمية حل الخلافات السياسية بين المركز والإقليم ضمن الأطر القانونية والدستورية، بما يضمن توافقاً سياسياً واستقراراً مؤسسياً.

وجاء محور تمكين المحافظات من إدارة شؤونها ضمن لا مركزية إدارية فعّالة بنسبة (١٣.٦٪)، مما يعكس حرص الموقع على دعم اللامركزية الإدارية وتمكين المحافظات من اتخاذ القرارات المحلية بما ينسجم مع مصالح سكانها ويعزز الأداء الحكومي.

أما بقية المحاور، مثل تحقيق العدالة في توزيع الثروات الوطنية والإيرادات المالية، وتفعيل التنسيق بين السلطات المحلية والحكومة المركزية، وتعزيز الانتماء الوطني والهوية المشتركة، فقد تراوحت نسبها بين (١٠.٧٪) و (١٣٪)، وهي تمثل أهمية استراتيجية لكنها كانت أقل حضوراً خلال فترة الدراسة مقارنة بالمحاور الثلاثة الأولى.

وبشكل عام، يظهر من تحليل الجدول أن صحيفة الزمان ركّزت في خطابها الإصلاحي على توازن الصلاحيات بين المركز والإقليم والمحافظات، وحل النزاعات الإدارية ضمن إطار الدستور، وتمكين اللامركزية، مع الإبقاء على تركيز أقل على التنسيق المالي والهوية الوطنية.

جدول (٧) يبين موضوعات حصر السلاح بيد الدولة وبناء مؤسسات دولة مدنية في الموقع

ت	الفئات	التكرار	النسبة المئوية	المرتبة
١	إنهاء ظاهرة المليشيات والسلاح المنفلت.	45	%28.7	الأولى
٢	فرض هيبة الدولة وبسط سيطرتها على كل الأراضي العراقية.	38	%24.2	الثانية
٣	إعادة هيكلة الأجهزة الأمنية والعسكرية على أسس مهنية ووطنية.	35	%22.3	الثالثة
٤	فصل الدين عن السياسة دون المساس بحرية المعتقد.	22	%14.0	الرابعة
٥	تعزيز الهوية الوطنية الجامعة على حساب الهويات الفرعية.	9	%5.7	الخامسة
٦	تطوير الإدارة العامة ومحاربة المحسوبية والحزبية.	8	%5.1	السادسة
	المجموع	157	%100	

يُظهر جدول (٧) موضوعات حصر السلاح بيد الدولة وبناء مؤسسات دولة مدنية في موقع صحيفة الزمان العراقية، ويتضح أن المحور الأكثر حضوراً كان إنهاء ظاهرة المليشيات والسلاح المنفلت بنسبة (٢٨.٧٪)، وهو ما يعكس إدراك الصحيفة أن السيطرة على السلاح خارج إطار الدولة تمثل تهديداً أساسياً للأمن والاستقرار الوطني.

وجاء محور فرض هيبة الدولة وبسط سيطرتها على كل الأراضي العراقية في المرتبة الثانية بنسبة (٢٤.٢٪)، مما يشير إلى التركيز على ضرورة تعزيز سلطة الدولة وتطبيق القانون في كل أنحاء البلاد، كشرط أساسي لتوحيد المؤسسات الأمنية والمدنية.

أما محور إعادة هيكلة الأجهزة الأمنية والعسكرية على أسس مهنية ووطنية فقد حصل على نسبة (٢٢.٣٪)، وهو ما يعكس حرص الصحيفة على تطوير القوات الأمنية لتكون قادرة على أداء مهامها بمهنية وحياد، بعيداً عن الانتماءات السياسية أو المليشياتية.

وجاء محور فصل الدين عن السياسة دون المساس بحرية المعتقد بنسبة (١٤٪)، مما يشير إلى دعم الصحيفة لفصل السلطات الدينية عن المؤسسات السياسية، مع احترام حقوق المواطنين في المعتقد الديني.

وجاء محور تعزيز الهوية الوطنية الجامعة على حساب الهويات الفرعية بنسبة (٥.٧٪)، وهو ما يعكس أهمية توحيد الانتماء الوطني وتعزيز روح المواطنة، في إطار بناء دولة قوية ومتماسكة.

وأخيراً، جاء محور تطوير الإدارة العامة ومحاربة المحسوبية والحزبية بنسبة (٥.١٪)، وهو ما يشير إلى التركيز على تحسين الأداء الإداري ومحاربة المحسوبية، بما يدعم بناء مؤسسات دولة مدنية قوية.

وبشكل عام، يظهر من تحليل جدول (٧) أن صحيفة الزمان ركّزت على فرض سلطة الدولة، إنهاء المليشيات، إعادة هيكلة الأجهزة الأمنية، وتعزيز الهوية الوطنية، مع الاهتمام بالإصلاح الإداري، مما يعكس دور الصحافة في دعم الاستقرار المدني والأمني.

جدول (٨) يبين موضوعات الاصلاح الدستور وضمان الحقوق والحريات في موقع الصحيفة

ت	الفئات	التكرار	النسبة المئوية	المرتبة
١	مراجعة المواد الخلافية في الدستور	38	%25.0	الأولى
٢	فتح حوار وطني واسع بشأن هوية الدولة	32	%21.1	الثانية
٣	تحديد آليات واضحة للفصل بين السلطات وضمان استقلال القضاء.	28	%18.4	الثالثة
٤	حماية حرية التعبير، وحق التظاهر، وحرية الصحافة.	22	%14.5	الرابعة
٥	احترام حقوق الأقليات، والنساء، والفئات المهمشة.	20	%13.2	الخامسة
٦	إصلاح القوانين المقيدة للحريات.	12	%7.9	السادسة
	المجموع	152	%100	

يُظهر جدول (٨) موضوعات الإصلاح الدستوري وضمان الحقوق والحريات في موقع صحيفة الزمان العراقية، ويتضح أن محور مراجعة المواد الخلافية في الدستور كان الأكثر حضوراً بنسبة (٢٥٪)، مما يعكس حرص الصحيفة على معالجة نقاط الخلاف في الدستور لضمان استقرار سياسي وقانوني. وجاء محور فتح حوار وطني واسع بشأن هوية الدولة في المرتبة الثانية بنسبة (٢١.١٪)، وهو ما يشير إلى أهمية إشراك مختلف الأطراف السياسية والمجتمعية في نقاش شامل يحدد هوية الدولة ويضمن توافقاً وطنياً.

أما محور تحديد آليات واضحة للفصل بين السلطات وضمان استقلال القضاء فقد حصل على نسبة (١٨.٤٪)، ويعكس هذا التركيز أهمية بناء مؤسسات مستقلة قادرة على حماية الحقوق والحريات دون تدخلات سياسية.

وجاء محور حماية حرية التعبير، وحق التظاهر، وحرية الصحافة بنسبة (١٤.٥٪)، مما يعكس دعم الصحيفة لحرية الإعلام والمشاركة السياسية كركائز أساسية للديمقراطية.

وأخيراً، جاء محور احترام حقوق الأقليات والنساء والفئات المهمشة بنسبة (١٣.٢٪)، وإصلاح القوانين المقيدة للحريات بنسبة (٧.٩٪)، مما يدل على اهتمام الموقع بتعزيز المساواة والحقوق المدنية ضمن إطار الإصلاح الدستوري.

وبشكل عام، يظهر أن صحيفة الزمان ركّزت في خطابها الإصلاحي على معالجة القوانين الخلافية، تعزيز الحوار الوطني، حماية استقلال القضاء والحريات الأساسية، بما يعكس دور الصحافة في دعم الإصلاح الدستوري.

جدول (٩) يبين موضوعات تعزيز دور الشباب والمجتمع المدني في موقع صحيفة الزمان

ت	الفئات	التكرار	النسبة المئوية	المرتبة
١	تمكين الشباب للمشاركة في صنع القرار.	33	%23.9	الأولى
٢	دعم منظمات المجتمع المدني المستقلة.	28	%20.3	الثانية
٣	إدماج الطاقات الجديدة في الحياة السياسية.	25	%18.1	الثالثة
٤	تعزيز ثقافة المواطنة والمسؤولية المجتمعية	20	%14.5	الرابعة
٥	تطوير البيئة القانونية الداعمة للعمل المدني والشبابي	17	%12.3	الخامسة
٦	بناء شراكات فاعلة بين الدولة والمجتمع المدني	15	%10.9	السادسة
	المجموع	138	%100	

يُظهر جدول (٩) موضوعات تعزيز دور الشباب والمجتمع المدني في موقع صحيفة الزمان، ويتضح أن محور تمكين الشباب للمشاركة في صنع القرار كان الأكثر حضوراً بنسبة (٢٣.٩٪)، مما يعكس إدراك الصحيفة أن إشراك الشباب في العملية السياسية يعد شرطاً أساسياً للإصلاح والديمقراطية.

وجاء محور دعم منظمات المجتمع المدني المستقلة في المرتبة الثانية بنسبة (٢٠.٣٪)، وهو ما يشير إلى أهمية بناء مؤسسات مدنية قادرة على المراقبة والمشاركة الفاعلة دون تدخلات سياسية.

أما محور إدماج الطاقات الجديدة في الحياة السياسية فقد حصل على نسبة (١٨.١٪)، مما يعكس دعم الصحيفة للابتكار السياسي واستقطاب الأفكار الجديدة في العمل العام.

وجاء محور تعزيز ثقافة المواطنة والمسؤولية المجتمعية بنسبة (١٤.٥٪)، وهو ما يشير إلى أهمية نشر قيم المواطنة والالتزام المجتمعي بين الشباب.

وأخيراً، جاء محور تطوير البيئة القانونية الداعمة للعمل المدني والشبابي بنسبة (١٢.٣٪)، وبناء شراكات فاعلة بين الدولة والمجتمع المدني بنسبة (١٠.٩٪)، مما يدل على الاهتمام بتقوية الإطار القانوني وتفعيل التعاون بين المؤسسات الرسمية والمجتمع المدني.

وبشكل عام، يظهر أن صحيفة الزمان ركّزت على تمكين الشباب، دعم المجتمع المدني المستقل، ونشر ثقافة المواطنة، بما يعكس الدور الإصلاحي للصحافة في تعزيز المشاركة المدنية والسياسية.

المحور الثاني: فئات الشكل الذي قدمت فيه موضوعات الاصلاح السياسي في العراق في موقع صحيفة الزمان

يمثل الشكل الذي تُقدَّم به الموضوعات الصحفية جانبًا محوريًا في تحديد مدى تأثير الرسالة الإعلامية على المتلقي، إذ إن جودة العرض وأساليب التقديم تؤثر بشكل مباشر على وضوح الرسالة، وسهولة فهمها، وجاذبيتها البصرية والفكرية .وفي سياق الإصلاح السياسي في العراق، يصبح الشكل أداة لا تقل أهمية عن مضمون الموضوعات نفسها، لأنه يعزز قدرة الصحافة على نقل الأفكار الإصلاحية وإقناع الجمهور بها، وتوجيه النقاش العام نحو القضايا الجوهرية.

ويهدف هذا المحور إلى دراسة الوسائل الفنية والتقنية التي اعتمدها موقع صحيفة الزمان في تقديم موضوعات الإصلاح السياسي، بدءًا من الفنون الصحفية المستخدمة، ومرورًا بفئات الوسائط المتعددة والعنوانات، وصولاً إلى الصور الصحفية المرافقة للموضوعات. كما يوضح التحليل مدى تنوع الأساليب وأساليب العرض المتبعة، ومدى مساهمتها في زيادة فاعلية الرسالة الإصلاحية وجذب اهتمام الجمهور، خاصة في فترة سياسية حساسة تسبق الانتخابات.

وتُعد دراسة الشكل عاملاً رئيسًا لفهم كيف قدم الموقع محتواه الإصلاحي بطريقة تجمع بين الطابع الإخباري والتحليلي، وتوظيف الوسائط المتعددة والعناوين والصور لتعزيز الرسائل الأساسية، بما يضمن وصولها إلى القارئ بأكبر تأثير ممكن.

جدول (١٠) يبين الفنون الصحفية التي جاءت بها
موضوعات الاصلاح السياسي في العراق في موقع صحيفة الزمان

ت	الفئات	التكرار	النسبة المئوية	المرتبة
١	الأخبار	161	%33.3	الأولى
٢	التقارير الصحفية	102	%21.1	الثانية
٣	المقالات	77	%15.9	الثالثة
٤	التحقيقات الصحفية	63	%13.0	الرابعة
٥	القصة الخبرية	52	%10.8	الخامسة
٦	الحديث الصحفي	28	%5.8	السادسة
	المجموع	483	%100	

يُظهر جدول (١٠) أن الموضوعات الإصلاحية في موقع صحيفة الزمان جاءت بأكثر الفنون الصحفية التقليدية استخدامًا، حيث تصدرت الأخبار بنسبة (٣٣.٣٪)، مما يعكس اهتمام الصحيفة بسرعة نقل الوقائع والمستجدات المتعلقة بالإصلاح السياسي إلى الجمهور. وجاءت التقارير الصحفية في المرتبة الثانية بنسبة (٢١.١٪)، وهي تعكس رغبة الموقع في تقديم تحليلات موثقة ومعلومات متعمقة حول الملفات السياسية المختلفة. أما المقالات والتحقيقات الصحفية فبلغت نسبتها مجتمعة (٢٨.٩٪)، مما يدل على اعتماد الصحيفة على الطرح النقدي والتحليلي لتسليط الضوء على قضايا الفساد والإصلاح المؤسسي.

وجاءت القصة الخبرية والحديث الصحفي في المرتبة الخامسة والسادسة بنسب (١٠.٨٪ و٥.٨٪)، وهو ما يشير إلى أن الموقع استخدم أساليب متنوعة لإيصال الرسائل الإصلاحية بشكل أكثر قربًا للقارئ.

جدول (١١) يوضح فئات الوسائط المتعددة التي اعتمدت
في تقديم موضوعات الاصلاح السياسي في العراق في موقع صحيفة الزمان

ت	الفئات	التكرار	النسبة المئوية	المرتبة
١	مضمون نصي في الموقع فقط	172	%35.6	الأولى
٢	نص مع البوم صوري في الموقع	124	%25.7	الثانية
٣	نص مقترن بصورة تكون ثابتة في الموقع	109	%22.6	الثالثة
٤	نص مقترن بصور متداخلة في الموقع	78	%16.1	الرابعة
	المجموع	483	%100	

يتضح من جدول (١١) أن الوسائط النصية التقليدية كانت الأكثر استخدامًا، حيث شكلت الموضوعات النصية فقط نسبة (٣٥.٦٪)، وجاءت الموضوعات النصية المصحوبة بألبوم صوري أو صور ثابتة بنسبة مجتمعة (٤٨.٣٪)، مما يعكس حرص الموقع على دعم المحتوى البصري لتوضيح الأحداث وجذب انتباه القارئ. أما النصوص المصحوبة بصور متداخلة فبلغت نسبتها (١٦.١٪)، وهي تعكس الاستخدام المتقدم للوسائط المتعددة لتقديم محتوى أكثر ديناميكية وتفاعلية.

جدول (١٢) يبين العنوانات الخاصة بتقديم موضوعات الاصلاح السياسي في موقع الصحيفة

ت	الفئات	التكرار	النسبة المئوية	المرتبة
١	عنوانات رئيسة	483	%65.4	الأولى
٢	عنوانات فرعية	176	%23.8	الثانية
٣	عنوانات تمهيدية	79	%10.8	الثالثة
	المجموع	738	%100	

يبين جدول (١٢) أن الموقع اعتمد بشكل رئيس على العنوانات الرئيسة بنسبة (٦٥.٤٪)، لتعزيز وضوح الموضوعات وجذب القارئ منذ اللحظة الأولى. وجاءت العنوانات الفرعية بنسبة (٢٣.٨٪) لتقسيم المحتوى وتسهيل متابعة القراءة، بينما شكلت العنوانات التمهيدية نسبة (١٠.٨٪)، لتعريف القارئ بسياق الموضوع قبل الدخول في التفاصيل.

جدول (١٣) يبين أنواع الصور الصحفية المرفقة بموضوعات الاصلاح السياسي في الموقع

ت	الفئات	التكرار	النسبة المئوية	المرتبة
١	الصورة الخبرية	92	%30.9	الأولى
٢	الصورة التفسيرية	78	%26.2	الثانية
٣	الصورة الشخصية	49	%16.4	الثالثة
٤	الصورة المعبرة	32	%10.7	الرابعة
٥	الصورة النقدية	25	%8.4	الخامسة
٦	الصورة الرمزية أو الرمزية الدلالية	22	%7.4	السادسة
	المجموع	298	%100	

يبين جدول (١٣) أن الصورة الخبرية كانت الأكثر استخدامًا بنسبة (٣٠.٩٪)، لتعزيز النقل الواقعي للأحداث. وجاءت الصور التفسيرية بنسبة (٢٦.٢٪) لتوضيح معلومات معقدة أو تقديم خلفية للموضوعات. أما الصور الشخصية والمعبرة والنقدية والرمزية فقد استخدمت بنسب أقل (٧.٤٪–١٦.٤٪)، لتعزيز التأثير البصري والنقدي والرمزي للموضوعات، بما يضيف عمقًا بصريًا للمحتوى الصحفي ويزيد من جاذبيته للقارئ.

(١): أهم نتائج البحث

هدف البحث إلى تحديد مدى فاعلية موقع صحيفة الزمان في تناول موضوعات الاصلاح السياسي في العراق، من خلال اعتماد منهج المسح الوصفي التحليلي من خلال عينة من (٤٨٣) موضوعاً نشره الموقع، وتوصل البحث إلى:

١) ركز موقع صحيفة الزمان بشكل كبير على إصلاح النظام الانتخابي، حيث شكل هذا المحور النسبة الأعلى من الموضوعات المنشورة.

٢) احتلت قضايا مكافحة الفساد السياسي والإداري المرتبة الثانية في ترتيب الأولويات، مما يعكس أهمية الشفافية في الخطاب الإصلاحي.

٣) تناول الموقع إصلاح النظام الحزبي وتعزيز سيادة القانون واستقلال القضاء كأحد أبرز محاور الإصلاح السياسي، مع ترتيب نسبي متوسط.

٤) جاءت محاور مثل إصلاح العلاقة بين المركز والإقليم، حصر السلاح بيد الدولة، وتعديل الدستور بنسبة أقل لكنها ظلت حاضرة في خطاب الموقع.
٥) اتسمت الموضوعات المنشورة بتنوع الفنون الصحفية، حيث كانت الأخبار والتقارير والمقالات أكثرها استخدامًا.
٦) اعتمد الموقع على الوسائط المتعددة بشكل متوازن بين نصوص وصور، وعناوين رئيسة وفرعية، لتعزيز فاعلية الرسالة الإصلاحية.
٧) أظهرت الدراسة أن الموقع استخدم خطابًا تحليليًا وانتقاديًا، مع التركيز على كشف الملفات السياسية وتسليط الضوء على القضايا الإصلاحية الجوهرية.

(٢): أهم الاستنتاجات

أما أهم الاستنتاجات التي توصل إليها البحث فهي كما يأتي:
١. يمكن اعتبار موقع صحيفة الزمان منصة فعالة لنقل الرسائل الإصلاحية وتوجيه النقاش السياسي في العراق.
٢. ترتيب الموضوعات يعكس أولوية القضايا الانتخابية والفساد السياسي خلال فترة الدراسة.
٣. تنوع الفنون الصحفية والوسائط المستخدمة يساهم في زيادة فهم المتلقي واستيعابه للمضامين الإصلاحية.
٤. تركيز الموقع على الشفافية والقانون واستقلال القضاء يعكس دور الصحافة المستقلة في تعزيز ثقافة المساءلة والمساءلة السياسية.
٥. رغم انخفاض نسبة بعض المحاور الاستراتيجية، إلا أن حضورها يعكس اهتمام الموقع بالقضايا الوطنية الشاملة.
٦. استخدام العناوين الرئيسية والفرعية والصور المناسبة يعزز جاذبية المحتوى ويزيد من تأثيره على الجمهور.
٧. يمكن الاعتماد على تحليل محتوى الموقع كأداة لرصد اتجاهات الصحافة العراقية في دعم الإصلاح السياسي خلال فترات حساسة مثل الانتخابات.

(٣): توصيات البحث

١) تعزيز استخدام الفنون الصحفية المتنوعة والوسائط المتعددة في عرض موضوعات الإصلاح السياسي، لزيادة جاذبية المحتوى وفاعلية الرسالة الإعلامية.
٢) مواصلة التركيز على القضايا الأساسية للإصلاح السياسي مثل إصلاح النظام الانتخابي ومكافحة الفساد، لضمان إبراز الأولويات الوطنية في الخطاب الإعلامي.
٣) زيادة تغطية المحاور الاستراتيجية الأقل تداولًا مثل تعديل الدستور وحصر السلاح بيد الدولة، لضمان شمولية الرؤية الإصلاحية للمجتمع.
٤) تطوير أساليب تحليلية وانتقادية في معالجة القضايا السياسية لضمان تعزيز دور الصحافة المستقلة في الرقابة على الأداء السياسي.
٥) تعزيز التفاعل مع الجمهور عبر منصات الموقع من خلال أدوات التواصل والتعليقات والاستفتاءات، لتعميق تأثير الرسائل الإصلاحية.
٦) استخدام العناوين الرئيسية والفرعية والصور بشكل استراتيجي لزيادة تأثير المحتوى على القراء وتحفيز اهتمامهم بالقضايا الإصلاحية.

٧) إجراء دراسات متابعة دورية لمتابعة تطور فاعلية الصحف الإلكترونية في الدعوة للإصلاح السياسي، خاصة خلال الفترات الانتخابية أو السياسية الحساسة.

(٤): المراجع

١) أحمد طارق قاسم، الإعلام التفاعلي وتحول دور الجمهور من المستقبل إلى الشريك في الإنتاج. المجلة الجزائرية للاتصال، المجلد (١٥)، العدد (١)، (٢٠٢٣م).

٢) أحمد عبد الله جابر، أثر الصحافة الإلكترونية في تشكيل الوعي السياسي لدى الشباب العربي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، ٢٠٢٠م.

٣) أحمد علي رياض، الإصلاح السياسي كمدخل للاستقرار في المجتمعات الانتقالية. مجلة المستقبل العربي، المجلد (٤٧) العدد (٥٦١)، ٢٠٢٣م.

٤) أحمد كريم شاكر، الأحزاب السياسية في العراق بعد التغيير. (بغداد: دار الرافدين. ٢٠٢٢م).

٥) أحمد كريم عبد الله، استراتيجيات الإصلاح السياسي في العالم العربي: دراسة مقارنة. (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. ٢٠١٩م).

٦) أمل عبد الرزاق خضير، التحول الرقمي في الإعلام العربي وتأثيره على الحريات العامة. المجلة العراقية للاتصالات والإعلام، العدد (١٠)، (٢٠٢٢م).

٧) باسم رعد محمود، دور الصحافة الإلكترونية العراقية في تشكيل الوعي السياسي لدى الجمهور إزاء الانتخابات البرلمانية: دراسة ميدانية (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة بغداد، ٢٠٢٥م.

٨) حسن جاسم كاظم، إصلاح الأجهزة الأمنية في العراق: دراسة ميدانية في ضوء مبادئ حقوق الإنسان (أطروحة دكتوراه غير منشورة). الجامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية. ٢٠٢٠م.

٩) حسن عبد الله ياسين، النظم الانتخابية المعاصرة وتحديات الإصلاح. (القاهرة: دار الفكر العربي. ٢٠١٨م).

١٠) حسن قنديل، الإعلام الرقمي والتحول في البيئة الإعلامية العربية، (عمّان: دار أسامة، ٢٠٢١م).

١١) حسن كاظم جواد. الإصلاح السياسي في العراق: التحديات والفرص. (عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، ٢٠٢٢م).

١٢) خالد عبد الرحمن محمد. الإعلام والإصلاح السياسي في العراق. (بغداد: دار الصفوة، ٢٠٢٠م).

١٣) خالد فوزي عبد الله، الإصلاح السياسي في العالم العربي: الواقع والطموح. (عمان: دار الحامد، ٢٠١٩م).

١٤) زينب فاضل مصطفى، دور الاستراتيجيات الوطنية في دعم الإصلاح السياسي: دراسة حالة العراق بعد ٢٠٠٣ (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الكوفة، كلية العلوم السياسية. ٢٠١٨م.

١٥) سامي عبد السلام ابراهيم، المساءلة البرلمانية في النظم الديمقراطية. (الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر. ٢٠٢١م).

١٦) سيف الدين جاسم عبد، الشفافية ومكافحة الفساد في النظم السياسية). البصرة: دار الجامعي. ٢٠٢٠م).

١٧) عبد الجبار سعد، الإعلام الرقمي وتحديات التغيير السياسي في الوطن العربي) . بغداد: دار الجواهري، ٢٠٢٢م).
١٨) عبد الرحمن أحمد مروان، تجارب الإصلاح السياسي في الدول النامية: دراسة مقارنة. المجلة العراقية للعلوم السياسية، المجلد (١٨) العدد (٣٦)، ٢٠٢٢م.
١٩) عبد الرحمن علي جواد، الحوكمة والإصلاح الإداري: الأسس والتطبيقات). الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية. ٢٠١٨م).
٢٠) عبد السلام محمد حسن، الإصلاح الإداري والسياسي في الدول النامية: مدخل حوكمي. (القاهرة: دار الفكر العربي. ٢٠٢٤م).
٢١) عبد الكريم جاسم مصطفى، الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي في العراق بعد عام ٢٠٠٣. (عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، ٢٠٢١م).
٢٢) عصام فتياني، الصحافة الإلكترونية: المفاهيم والخصائص وتحديات المهنة، (عمّان: دار المناهج، ٢٠٢١م).
٢٣) عقيل هايس عبد الغفور، الخطاب الصحفي لقضايا الإصلاح السياسي العراقي (دراسة تحليلية مقارنة بالتطبيق على صحف الأهرام الدولي – الحياة اللندنية – القدس العربي، المجلة العلمية لبحوث الصحافة، جامعة القاهرة كلية الإعلام، للمدة الزمنية من عام ٢٠١٠م حتى ٢٠١٢م، جامعة المنصورة، ٢٠١٢م.
٢٤) علوان محمد عبد الله، الحريات العامة وضمانات حمايتها في التشريع العراقي (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الكوفة، كلية القانون. ٢٠١٩م.
٢٥) فاضل محمود الشمري، التحول السياسي في النظم الديمقراطية: دراسة في مقومات الإصلاح السياسي، (بغداد: دار صفاء للنشر والتوزيع، ٢٠٢٠م).
٢٦) فاطمة عيسى، الإعلام الجديد وتشكيل الرأي العام في الوطن العربي) بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٢٣م).
٢٧) قاسم حيدر كاظم، تأثير اللامركزية الإدارية على كفاءة تقديم الخدمات في العراق (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد. ٢٠٢٢م.
٢٨) كاظم عبد الأمير سلمان، تحولات الصحافة الرقمية: من البث الأحادي إلى التفاعلية الإعلامية (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ٢٠٢٣م).
٢٩) كريم حسن علوان، حقوق الإنسان والحريات العامة في النظم السياسية المعاصرة. (بغداد: دار الرافدين. ٢٠٢٣م).
٣٠) ليلى عبد الكريم حمزة، دور التشريعات الوطنية في تعزيز الحريات العامة في العراق بعد ٢٠٠٣ (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة بغداد، كلية القانون. ٢٠٢٢م.
٣١) مازن حربي، ثورة المعلومات وتأثيرها على الصحافة المعاصرة، (الرياض: مكتبة العبيكان، ٢٠٢٠م).
٣٢) محمد الكيلاني، التحول الرقمي والإعلام الجديد: من التلقي إلى التفاعلية) . بيروت: دار أسامة للنشر والتوزيع، ٢٠٢٠م).
٣٣) محمد جاسم محمد، برامج الإصلاح السياسي في الوطن العربي: الواقع والتحديات، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠١٩م.

٣٤) محمد جبار غسان، الصحافة العراقية بعد ٢٠٠٣: تحولات المشهد الإعلامي وتحديات الرقمنة،)بغداد: دار الرافدين للطباعة والنشر، ٢٠٢٣م).
٣٥) محمد شمس الدين، الصحافة الإلكترونية: النشأة والتطور والوظيفة الإعلامية الجديدة. (القاهرة: دار الفكر العربي، ٢٠٢٢م).
٣٦) منعم نايف علي، دور المواطن الصحفي في الحراك السياسي في العراق ٢٠١٩–٢٠٢١م من وجهة نظر النخب الإعلامية العراقية: دراسة نوعية (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الشرق الأوسط، ٢٠٢٢م.
٣٧) منى غريب محمود، الإصلاح المؤسسي كمدخل لتعزيز الأداء الأمني في العراق (أطروحة دكتوراه غير منشورة). الجامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية. ٢٠٢١م.
٣٨) منير محمد فواز فريحات، دور الصحافة الإلكترونية في تشكيل الرأي العام الأردني نحو الإصلاحات السياسية: دراسة ميدانية (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة اليرموك، ٢٠٢٣م.

1) Ahmad ‘Abd Allah Jabir. The Impact of Electronic Journalism on Shaping the Political Awareness of Arab Youth. Unpublished Master’s Thesis, Cairo University, Faculty of Mass Communication, 2020.

2) Ahmad ‘Ali Riyad. Political Reform as an Approach to Stability in Transitional Societies. Arab Future Magazine, Vol. 47, No. 561, 2023.

3) Ahmad Karim ‘Abd Allah. Strategies of Political Reform in the Arab World: A Comparative Study. Beirut: Center for Arab Unity Studies, 2019.

4) Ahmad Karim Shakir. Political Parties in Iraq After the Change. Baghdad: Al-Rafidain Publishing House, 2022.

5) Ahmad Tarek Qasim. Interactive Media and the Transformation of the Audience Role from Recipient to Co-Producer. Algerian Journal of Communication, Vol. 15, No. 1, 2023.

6) Akil Haies ‘Abd al-Ghafour. The Press Discourse of Iraqi Political Reform Issues: A Comparative Analytical Study of Al-Ahram International, Al-Hayat London, and Al-Quds Al-Arabi. Scientific Journal of Journalism Research, Cairo University, 2012.

7) ‘Alwan Muhammad ‘Abd Allah. Public Freedoms and Guarantees of Their Protection in Iraqi Legislation. Unpublished Master’s Thesis, University of Kufa, Faculty of Law, 2019.

8) Amal ‘Abd al-Razzaq Khudair. Digital Transformation in Arab Media and Its Impact on Public Freedoms. Iraqi Journal of Communications and Media, No. 10, 2022.

9) Basim Ra‘ad Mahmoud. The Role of Iraqi Electronic Journalism in Shaping Political Awareness Toward Parliamentary Elections: A Field Study. Unpublished Master’s Thesis, University of Baghdad, 2025.

10) Fadel Mahmoud Al-Shammari. Political Transformation in Democratic Systems: A Study of the Components of Political Reform. Baghdad: Safa Publishing House, 2020.

11) Fatima ‘Issa. New Media and the Formation of Public Opinion in the Arab World. Beirut: Arab Studies and Publishing Institution, 2023.

12) Hassan ‘Abd Allah Yasin. Contemporary Electoral Systems and the Challenges of Reform. Cairo: Arab Thought House, 2018.

13) Hassan Jasim Kazem. Reforming Security Institutions in Iraq: A Field Study in Light of Human Rights Principles. Unpublished PhD Dissertation, Al-Mustansiriya University, Faculty of Political Science, 2020.

14) Hassan Kandil. Digital Media and the Transformation of the Arab Media Environment. Amman: Osama House, 2021.

15) Hassan Kazem Jawad. Political Reform in Iraq: Challenges and Opportunities. Amman: Al-Hamed Publishing House, 2022.

16) Hadeer Abdel-Baset Shehata Saleh. The Role of Electronic Journalism in Shaping University Youth Attitudes Toward Political Reform in Egypt After June 30. Unpublished Master’s Thesis, Mansoura University, 2021.

17) Khaled ‘Abd al-Rahman Muhammad. Media and Political Reform in Iraq. Baghdad: Al-Safwa House, 2020.

18) Khaled Fawzi ‘Abd Allah. Political Reform in the Arab World: Reality and Aspirations. Amman: Al-Hamed Publishing House, 2019.

19) Kazem ‘Abd al-Ameer Salman. Transformations in Digital Journalism: From One-Way Transmission to Interactive Media. Cairo: Anglo-Egyptian Bookshop, 2023.

20) Karim Hassan ‘Alwan. Human Rights and Public Freedoms in Contemporary Political Systems. Baghdad: Al-Rafidain Publishing House, 2023.

21) Layla ‘Abd al-Karim Hamza. The Role of National Legislation in Enhancing Public Freedoms in Iraq After 2003. Unpublished Master’s Thesis, University of Baghdad, Faculty of Law, 2022.

22) Mazin Harbi. The Information Revolution and Its Impact on Contemporary Journalism. Riyadh: Obeikan Library, 2020.

23) Muhammad al-Kaylani. Digital Transformation and New Media: From Reception to Interactivity. Beirut: Osama House for Publishing, 2020.

24) Muhammad Jabar Ghassan. Iraqi Journalism After 2003: Transformations of the Media Landscape and the Challenges of Digitization. Baghdad: Al-Rafidain Publishing House, 2023.

25) Muhammad Jasim Muhammad. Political Reform Programs in the Arab World: Reality and Challenges. Unpublished Master's Thesis, Faculty of Political Science, University of Baghdad, 2019.

26) Muhammad Shams al-Din. Electronic Journalism: Emergence, Development, and the New Media Function. Cairo: Arab Thought House, 2022.

27) Mun'im Nayef 'Ali. The Role of Citizen Journalism in the Iraqi Political Movement (2019–2021): A Qualitative Study. Unpublished Master's Thesis, Middle East University, 2022.

28) Muna Gharib Mahmoud. Institutional Reform as an Approach to Enhancing Security Performance in Iraq. Unpublished PhD Dissertation, Al-Mustansiriya University, Faculty of Political Science, 2021.

29) Munir Muhammad Fawaz Frihat. The Role of Electronic Journalism in Shaping Jordanian Public Opinion Toward Political Reforms: A Field Study. Unpublished Master's Thesis, Yarmouk University, 2023.

30) Sami 'Abd al-Salam Ibrahim. Parliamentary Accountability in Democratic Systems. Alexandria: Dar Al-Wafaa for Printing and Publishing, 2021.

31) Saif al-Din Jasim 'Abd. Transparency and Anti-Corruption in Political Systems. Basra: Al-Jami'i Publishing House, 2020.

32) 'Abd al-Jabbar Sa'd. Digital Media and the Challenges of Political Change in the Arab World. Baghdad: Al-Jawahiri Publishing House, 2022.

33) 'Abd al-Rahman Ahmad Marwan. Experiences of Political Reform in Developing Countries: A Comparative Study. Iraqi Journal of Political Science, Vol. 18, No. 36, 2022.

34) 'Abd al-Rahman 'Ali Jawad. Governance and Administrative Reform: Foundations and Applications. Riyadh: King Fahd National Library, 2018.

35) 'Abd al-Salam Muhammad Hassan. Administrative and Political Reform in Developing Countries: A Governance Approach. Cairo: Arab Thought House, 2024.

36) 'Abd al-Karim Jasim Mustafa. Political Reform and Democratic Transition in Iraq After 2003. Amman: Al-Hamed Publishing House, 2021.

37) 'Isam Fitiani. Electronic Journalism: Concepts, Characteristics, and Professional Challenges. Amman: Dar Al-Manahij, 2021.

38) Qasim Haidar Kazem. The Impact of Administrative Decentralization on the Efficiency of Service Delivery in Iraq. Unpublished Master's Thesis, University of Baghdad, College of Administration and Economics, 2022.